جامعة محمد بوضياف. المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: 191935084448

232297454908

العنوان:

موقف الجزائر من قضايا النزاع العراقي-الإيراني شط العرب أنموذجا (1958-1980م)

مذكرة مكملة للحصول شهادة ماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبين:

- حمادي رفيقة
- دحماني عبد الحميد

إشراف الأستاذ:

د / تـاحي إسماعيل

إسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
يمينة بن رحال	جامعة محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
إسماعيل تاحي	جامعة محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقررا
قويدر عاشور	جامعة محمد بوضياف. المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ الموافق ل 2023-م2024

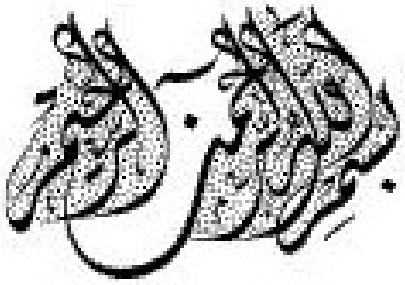

((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ))

صدق الله العظيم

سورة يوسف

الآية (76)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا على منه وكرمه أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع. ثم خالص الشكر والعرفان والامتنان.

للسيد المشرف الدكتور ﴿تاحي إسماعيل﴾

على قبوله الإشراف على مذكرتنا وعلى توجيهاته القيمة طيلة مراحل البحث حتى يخرج في أبهى حلة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة قسم التاريخ كلا باسمه ومقامه.

رفيقة حمادي
عبد الحميد دحماني

الإهداء

اللهم هذا منك وإليك

إلى روح أمي الطاهرة " حليمة" رحمها اللّه

إلى أبي الفاضل "أحمد" حفظه اللّه ورعاه

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أبنائي قرة عيني

صابرين، سندس وعبد المؤمن أنس

أهدي هذا العمل المتواضع

رفيقة حمادي

الإهداء

اللهم هذا منك وإليك

إلى روح أبي الطاهرة " رحمه اللّه

إلى امي الفاضلة حفظها اللّه و رعاها

إلى إخوتي و أخواتي

إلى زوجتي واولادي

مريم، عبد الرحمان، خليل

أهدي هذا العمل المتواضع

عبد الحميد

مقدمة

1. التعريف بالموضوع

تعتبر منطقة الخليج العربي أو الشرق الاوسط بشكل أوسع أحد اهم المناطق في العالم حيوية استراتيجيا واقتصاديا، مما جعلها هدفا للأطماع الاستعمارية منذ القدم، وازدادت هذه الأطماع في المرحلة المعاصرة وكان من نتائج هذه الأطماع أن شهدت المنطقة العديد من التوترات بين دول المنطقة، خصوصا توترات الحدود بين هذه الدول، ولعلى النزاع الجغرافي الإيراني أبرز هذا التوترات.

تميزت العلاقات بين العراق وإيران على مدار العصرين بأنها علاقات تنافسية ندية، حيث حاول الطرفان التوسع في أراضي الطرف الآخر والسيطرة على موارده الطبيعية والتحكم في طرق الملاحة والتجارة المشتركة بينهما، ونعتقد أن هذه العلاقة التنافسية بينهما تعود إلى أسباب عديدة أولها الأهمية الجيو استراتيجية لكل من العراق وإيران، حيث يشرف البلدان على طرق المواصلات البحرية والبرية التي تربط آسيا بأوروبا، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط حيث أصبحت الدول الواقعة على الخليج العربي هي الدول الأساسية المصدرة للنفط في العالم، كما أن الخط البحري الرئيسي لتصدير النفط والممتد من شط العرب وحتى مضيق هرمز اكتسب أهمية وتأثير كبير على استقرار النفط في العالم، كما يجمع البلدين حدود طويلة تبلغ 1300 كلم، تبلغ الحدود البرية منها 1220كلم وهناك 80 كلم حدود نهرية في منطقة شط العرب، وقد كانت هذه الحدود على مر التاريخ محل نزاع بين الجانبين، وكما أوردت العوامل الديموغرافية والسياسية أيضا دورا في تأزم وتأجيج العلاقات بين الدولتين، كما تأثرت العلاقات بالتنافس العربي الفارسي وقد تجسدت لاحقا بالانقسام الطائفي بين السنة والشيعة.

بلغت العلاقات بين البلدين أسوأ مراحلها بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، حيث خاض الطرفان عام 1980م حربا شرسة استمرت ثماني سنوات تكبدا فيها الطرفان خسائر بشرية واقتصادية وعسكرية فادحة، وفي هذا السياق يأتي موضوعنا الموسوم بموقف

الجزائر من قضايا النزاع العراقي الإيراني حول شط العرب انموذجا في الفترة الممتدة من 1958م إلى 1980م.

2. حدود البحث:

يندرج موضوعنا في الفترة الزمنية ما بين (1958م- 1980م) يشكل التاريخ الأول ثورة 1958م بقيادة عبد الكريم قاسم التي أدت إلى إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية، تلك الثورة التي يعتقد بعض العراقيين أنها انحرفت عن مسيرتها مما أدى لوقوع ثورة أخرى عام 1963م لكن لم تحقق أي إنجازات تذكر إلى أن قام حزب البعث بثورة 1968م وأصبح بعدها" أحمد حسن بكر" رئيسا للعراق وبقى يحكم العراق حتى عام 1979م وعندها تنازل عن الحكم "لصدام حسين"، بينما يشكل التاريخ المعلمي الثاني إلى تمزيق صدام لا تخاف الجزائر وبداية الحرب المدمرة بين الدولتين والتي استمرت إلى عام 1988م.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- **الموضوعية:**

تضافرت جملة من العوامل دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- إن الموضوع يدخل في صلب التخصص" العالم العربي المعاصرة"
- ان الموضوع إذا كان قد أخذ حقه من الدراسات السياسية الصحفية والقانونية فإننا نعتقد أنه لم ينل حقه من الدراسات التاريخية.
- أن الموضوع بقي حبيس النخبة في البلدين العراق وإيران ولم تتناوله النخبة العربية خارج الدولتين بالدراسة الكافية.
- أن الفترة المحددة (1958م-1980م) هي فترة تعمها الكثير من الحداث المتداخلة التي استهدفتها المنطقة العربية، إضافة إلى أنها فترة شائكة ومهمة لكلا البلدين وارتأينا دراستها وفرز على بسائها.

- محاولة إبراز دور الجزائر الدولة الغنية آنذاك في الظهور والتأثير.

- **الذاتية:**

- مطالعاتنا اليومية لبعض الدراسات العربية شكلت لنا رؤية، وتصور بطرق هذا الموضوع.

- الميول الشخصية في البحث ودراسة مواضيع التاريخ المعاصر وخصوصا ذات الطبيعة السياسية والقانونية إلى جانب التخصص الذي دفعنا للبحث في القضايا المعاصرة.

- أهمية موضوع الدراسة بالنسبة إلينا إلى أبرز طبيعة العلاقات العراقية الإيرانية (1958م-1980م)، وكذلك طبيعة النزاع القائم والدور الدبلوماسي الجزائري في حل هذا النزاع.

- بحكم الانتماء القومي دفعنا لبحث في هذا الموضوع ومحاولة معرفة جميع تفاصيله، ظروفه وخلفياته.

4. مناهج البحث:

استخدمنا في دراستنا مجموعة من المناهج منها المنهج التاريخي الوصفي وعمدنا على جمع المادة التاريخية وتبويبها وفق ما يخدم فصول المذكرة، يضاف إليها المنهج التحليلي وذلك في تحليل طبيعة العلاقة بين العراق وإيران وتحديد مميزاتها ودراسة الوقائع والقضايا وربطها ببعضها البعض للوصول إلى نتائج مهمة بحكم أن الدراسة تتناول فترة مهمة من تاريخ البلدين وهذا راجع إلى التحولات الداخلية، كما استخدمنا المنهج المقارن في التطرق إلى وجهات النظر بين الدولتين للكثير من القضايا الشائكة، كما استعنا بالمنهج الاحصائي خصوصا عند الحديث عن نفقات تسلح او الحديث عن الحدود بشكل عام.

5. الإشكالية:

تتمحور اشكاليتنا في دراسة إحدى أهم الأزمات بين إيران والعراق والمتمثلة في شط العرب وذلك بالبحث والدراسة لهذه الأزمة وعن ملابساتها وخلفياتها على الدولتين وعلى المنطقة، وعليه فالإشكالية المحورية للبحث هي: كيف ساهمت قضية شط العرب في تأجيج الصراع بين البلدين

- كيف كانت فترة أوضاع وعلاقات الدولتين قبل فترة الأزمة؟
- إلى أي مدى كانت الظروف التاريخية مساهمة في تأجيج الخلاف بين الدولتين؟
- ما هو موقف دول الحوار الجامعة العربية؟
- ما مدى نجاح الجزائر في اقناع الطرفين بتوقيع الاتفاقية؟
- ما مصير هذه الاتفاقية؟ وانعكاساتها على الدولتين المنطقة والعالم؟

6. الخطة:

سمحت لنا المادة العلمية التي تمكنا من جمعها والاجابة على الإشكالية تبعا للإشكالية المطروحة وفق ارتأينا تقسم الموضوع إلى مقدمة، فصل تمهيدي وثلاث فصول وخاتمة.

تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع، حدود البحث، أسباب اختيار البحث، الإشكالية، أهم المصادر والمراجع والصعوبات.

ففي الفصل التمهيدي الذي جاء بعنوان" أوضاع العراق وإيران قبل 1958" وأهم الحداث التي رأينا أنها ترتبط بالأزمة المراد الحديث عنها.

جاء الفصل الأولى بعنوان " طبيعة العلاقات العراقية–الإيرانية من 1958م–1980م" تشمل ثلاث مباحث هي الثورة العراقية، 1958 والثاني موقف إيران من الثورة العراقية والمبحث الثالث العلاقات العراقية الإيرانية من 1958م–1980م.

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى الحديث عن صلب الموضوع والذي جاء بعنوان شط العرب مصدر للخلاف العراقي الإيراني واندرجت ضمن هذا الفصل.

وفي الفصل الثالث فقد احتوى على العناصر التالية:

جاء تحت عنوان الوساطة الجزائرية لحل النزاع بين العراق وإيران أي اتفاقية الجزائر 1975م، ولإرضاء بمستلزمات هذا الفصل قسمناه إلى مبحثين، درسنا فيهما أهم المبادرات التي سبقت توقيع الاتفاقية والثاني تطرقنا إلى بنود الاتفاقية وأهم نتائجها وانعكاساتها على مسار العلاقات بين العراق وإيران، وأخيرا إلغاء اتفاقية الجزائر من قبل العراق وما تسبب به ذلك الإلغاء، وأنهينا الموضوع بخاتمة رصدنا فيها النتائج المتوصل إليها وأرفقنا الموضوع بملاحق توضيحية إضافة لبيبلوغرافيا وفهرس الموضوعات.

7. المصادر والمراجع:

اعتمدنا في موضوعنا الموسوم بموقف الجزائر من قضايا النزاع العراقي– الإيراني بشط العرب أنموذجا (1958م– 1980م) على مجموعة من المصادر والمراجع التي تنوعت بتنوع المواضيع التي عالجتها فصول الدراسة والتي رصدت البحث بمعلومات وافية، ومن أهم مصادرنا كتاب ابراهم خليل أحمد وجعفر عباسي حميدي المعنون " بتاريخ العراق المعاصر"، إضافة إلى كتاب إسماعيل أحمد ياغي بعنوان" التاريخ العربي المعاصر"، كذلك كتاب كمال مضهر أحمد" دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر"، وموسوعة عبد الرزاق محمد أسود " موسوعة العراق السياسي" "وموسوعة الحرب العراقية الإيرانية"، أيضا كتاب خالد يحي العزي" مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون"، وأيضا كتاب إبراهيم خليل العلاف" تحرير انعكاسات اتفاقية الجزائر 1975 على العلاقات الجزائرية العراقية، ولا يمكن أن نهمل دور الرسائل والاطاريح الجامعية التي أوضحت لنا الرؤية كرسالة الماجستير لإسلام عبد ربه المغير" الحرب العراقية الإيرانية (1980– 1988)، رسالة الماجستير لخزاعي راضي داوي

طاهر بعنوان" العلاقات العراقية الإيرانية (1963م- 1975م) دراسة تاريخية، وأخيرا رسالة فلاح خلف محمد بعنوان" اتفاقية الجزائر 1975م مقدماتها ونتائجها دراسة تاريخية.

8. الصعوبات:

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات والمشاكل التي تعيق مساره إلا أنها تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي، إذ من الصعوبة تناول موضوع ذي بعد تاريخي من زاوية سياسية قانونية، إضافة إلى غزارة المعلومات مما يصعب عملية قراءة هذه المراجع وترتيب المعلومات وفق ما يخدم فصول ومباحث المذكرة.

وجود مصادر ومراجع باللغة الأجنبية الإنجليزية والفرنسية مما يصعب عملية الترجمة والاستفادة منها.

قصر مدة البحث التي لم تسمح لنا بالإلمام بكل الخلفيات وملابسات هذه القضية.

الفصل التمهيدي:
أوضاع العراق وإيران قبل عام 1958م

أولا: أوضاع العراق قبل 1958م

- الانتداب البريطاني على العراق.
- العراق في عهد الوصاية (1939 – 1953م).
- ثورة رشيد عالي الكيلاني 1941م.
- العراق بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: أوضاع إيران قبل 1958م

- نهاية الأسرة القاجارية.
- ثورة صوت 1921م.
- فترة حكم رضا شاه بهلوي.
- فترة حكم محمد رضا شاه بهلوي.
- إيران بعد الحرب العالمية الثانية.
- سياسة التأميم 1953م.

عرفت منطقة الخليج العربي في بداية القرن العشرين العديد من التجاذبات والقلاقل بما في ذلك استهداف المنطقة من الدول الاستعمارية نظرا لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية، ولكون العراق وإيران من بين أكثر دول المنطقة استهدافا، من هذا المنطلق أردنا الإطلاع على الأوضاع العامة داخل البلدين قبل عام 1958م.

أولا: أوضاع العراق قبل عام 1958م

يعتبر تاريخ 11 مارس 1917م حدا فاصلا بين العهد العثماني والإنجليزي ففي هذا التاريخ تمكن الانجليز من الاستيلاء على بغداد، حينها صرح القائد الإنجليزي ستانلي مود أن الجيوش الإنجليزية جاءت محررة لا غازية فكان هذا التصريح بارقة أمل للعراقيين للحصول على الاستقلال[1].

وعند نهاية الحرب العالمية الأولى سارعت بريطانيا لتنفيذ ما جاء في اتفاقية سايكس بيكو 1916م وتجسد على أرض الواقع في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا في 25 أفريل 1920م، الذي نص على وضع العراق تحت الانتداب البريطاني وبالمقابل كانت تطلعات العراقيين إلى الاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وانشاء ملكية دستورية برئاسة أحد أبناء الشريف حسين، لكن الحركة الوطنية لقيت رد فعل عنيف من السلطات الاستعمارية هذا ما أدى إلى اندلاع ثورة 30 جوان 1920م التي كان لها صدى كبير على مستوى العربي وحتى العالمي بفضل المقاومة التي أبداها الثوار في وجه القوات الإنجليزية هذا ما جعل جريدة التايمس اللندنية تعلق على الوضع[2] " إنه يجب أن يوضع حد لهذه الحماقة ويجب على الحكومة تغيير سياستها في الشرق الأوسط" وطالبت بعودة المندوب بيرسي كوكس إلى بغداد.[3]

[1] محمد المهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ط1، مطبعة الفلاح، بغداد، 1923، ص50.

[2] إبراهيم خليل، جعفر عباسي حميدي، تاريخ العراق المعاصر، مكتبة زيد للكتب الالكترونية والمصورة، (ب.ت)، ص25.

[3] السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة العرفان، بيروت، لبنان، 2008م، ص 181- 190.

ولتهدئة الوضع في العراق والقضاء على الثورة لجأت بريطانيا إلى سياسة عرفت بها الدول الاستعمارية إلا وهي سياسة فرق تسد وذلك بتشكيل حكومة من العراقيين الموالين لها للاصطدام بأنصار الثورة واستبدال الحاكم العام سيراي- تي- ولسن المعروف بالشدة والعنف بالسر بيرسي كوكس، وهكذا استطاعت بريطانيا أن تخمد ثورة العراقيين بعد التوقيع على اتفاق ثنائي في20 نوفمبر 1920م تتعهد فيه بإنشاء حكومة عربية مستقلة في العراق.

- **الانتداب البريطاني على العراق[1]:**

سارعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر القاهرة 1921م تحت إشراف ونستون تشرشل حيث تقرر فيه تأسيس حكومة عربية برئاسة الأمير فيصل، ليتم تتويجه كملك على العراقيين في 23 اوت 1921م وتعيين عبد الرحمان الكيلاني رئيسا للوزراء، وفي العام الموالي تم عقد معاهدة مع بريطانيا أي عام 1922م بمقتضاها تصبح العراق دولة مستقلة، لكن في حقيقة الأمر ما هي إلا سياسة ذر الرماد في الأعين حيث بقيت بريطانيا تسيطر على الوضع.[2]

وهكذا صار العراق مكبلا بمعاهدة 1922م وحتى الملك فيصل الذي حددت صلاحياته هذا ما زاد من حدة المعارضة الشعبية للمعاهدة ومطالبة الحركة الوطنية لملك فيصل بإلغائها وإنهاء الانتداب البريطاني، وهكذا ظلت الحركة الوطنية والجماهير العراقية تطالب بإلغاء المعاهدة وتحقيق الاستقلال إلى غاية 1930م اين تم تعديلها بمعاهدة أخرى تضمنت استقلال العراق بشروط منها – الإبقاء على القوات البريطانية في المطارات العراقية وامتيازات أخرى، هذا إلى جانب مكاسب أخرى لم يعلن عنها تمت بين نوري السعيد وبريطانيا، ومع هذا فالحركة الوطنية عارضت المعاهدة وأصرت على خروج بريطانيا. خاصة حزب الاخاء الذي يقوده رشيد عالي الكيلاني وسليمان ياسين الهاشمي.[3]

---

[1] إبراهيم خليل احمد، جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص26.

[2] عبد الرزاق الحسيني، مرجع سابق، ص 212-213.

[3] رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2008، ص ص 44-45.

وبعد التصديق على المعاهدة أبلغت بريطانيا العصبة عن رغبتها في إدخال العراق إلى عصبة الأمم وهو ما تم بالفعل عام 1932م لتصير بذلك العراق دولة مستقلة استقلالا شكليا، وفي العام الموالي أي عام 1933 كانت وفاة الملك فيصل ينتقل الملك إلى ابنه غازي قليل الخبرة السياسية ففي فترة حكمه كان يرأس الوزارة رشيد عالي الكيلاني ثم ما لبث أن قدم استقالته، فقد ضهد العراق أثناء فترة حكمه مرحلة الاستقرار بسبب الاضطرابات والقلاقل التي كان مصدرها العشائر والأقليات بالإضافة إلى تدهور الوضاع الاقتصادية لكن الجيش كان له دور كبير في استبداد الأمن بقيادة بكر صدقي الذي دبر انقلاب في 29 كانون الأول 1936م للسيطرة على السلطة لكنه تعرض للاغتيال في العام الموالي ليدخل بذلك العراق مرحلة الانقلابات آخرها حركة رشيد العالي الكيلاني 1941م. [1]

- **العراق في عهد الوصاية (1939- 1953م):**

بعد وفاة الملك غازي عام 1939م أسند العرش إلى ابنه فيصل الثاني الذي كان دون سن الرشد، لذلك كان عمه عبد الإله الوصي عليه، لكن نوري السعيد كان هو الشخصية الرئيسية التي تقود السياسة العراقية حيث عرف بوقوفه ضد الاتجاهات الوطنية وولائه لبريطانيا فهو الذي وقع معاهدة مع تركيا في 24 فيفري 1955م ثم انضمت إليها بريطانيا في 05 أفريل وباكستان 23 سبتمبر وإيران في 03 نوفمبر، وبانضمام بريطانيا إلى حلف بغداد تم إلغاء المعاهدة العراقية البريطانية 1930م[2].

- **ثورة رشيد عالي الكيلاني 1941م:**

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية سارع نوري السعيد إلى الوقوف إلى جانب الحلفاء وقطع العلاقات مع ألمانيا، لكن الشعب العراقي والحركة الوطنية وكذلك الجيش كانوا مستائين من ذلك بسبب السياسة الاستعمارية البريطانية ليستلم رئاسة الوزارة رشيد عالي الكيلاني.

---

[1] إبراهيم خليل احمد، جعفر عباسي حميدي، مرجع سابق، ص72-73.

[2] فرانتس تسشر- فرينس شيتيات، تاريخ العرب المعاصر، تر: سلوى الخماش، دار صابر، بيروت، لبنان، 1975م، ص222.

وكذلك مفتي فلسطين أمين الحسيني الذي انتقل إلى ألمانيا لتنسيق التعاون لكن نوري السعيد كان عكس ذلك حيث قام بتأييد بريطانيا وطرد المبعوث الألماني من بغداد وجميع الرعايا لألمان، ومشاركة الجيش العراقي إلى جانب الجيش البريطاني، رغم ان معاهدة 1930 لا تلزم ذلك والاكتفاء بتقديم تسهيلات للجيش البريطاني فقط .[1]

بعد اغتيال وزير المالية رستم حيدر عام 1940قام نوري السعيد بتقديم استقالته ليخلفه رشيد عالي الكيلاني على رأس الوزارة حيث أراد هذا الأخير يناور في هذه الحرب أين حاول الانضمام لإنجلترا مقابل شروط منها استقلال فلسطين وسوريا.

لكن بريطانيا رفضت ذلك، فتأزمت العلاقات بين الحكومة العراقية وبريطانيا[2]، كما قام رشيد عالي الكيلاني بالعديد من الإصلاحات كإطلاق صراح المعتقلين وإلغاء الأحكام العرفية ورفض قطع العلاقات مع إيطاليا.

استاءت بريطانيا من تصرفات حكومة رشيد عالي الكيلاني وبدأت بإثارة الدسائس المؤامرات ضدها، وفي ظل هذه الأجواء بدأت حكومة الكيلاني في محاولة الاتصال بدول المحور بالتشاور مع مفتي فلسطين محمد الامين الحسيني.

وفي ماي 1941م فتح الانجليز النار على العراقيين واشتدت القتال بين الطرفين وفي ظل تأخر وصول المساعدات الألمانية، توقفت الحرب بانتصار الانجليز وهروب الكيلاني وعودة الوصي ونوري السعيد الذي عمل على تصفية العناصر الوطنية، ليفتح المجال أمام العملاء الانجليز الذين تحكموا في مقاليد الحكم.

وهكذا أصبح العراق قاعدة عسكرية انجليزية وقوات الحلفاء: مقر القيادة المشتركة للعراق وإيران. باب فورس"، وبذلك صار العراق منطقة دفاع ومواصلات فبدأت القوات البريطانية

[1] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص46.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2000، ص ص222-224.

ببناء الثكنات والمطارات والقواعد العسكرية مع إلزام الحكومة العراقية بتوفير كل الخدمات لجيش الاحتلال.[1]

- **العراق بعد الحرب العالمية الثانية:**

وهكذا خلا الجو لبريطانيا في العراق بعد القضاء على ثورة الكيلاني وعودة نوري السعيد والوصي الذي أراد تعديل المعاهدة مع بريطانيا هذه الأخيرة كانت تريد أن تجعل من العراق كقاعدة للدفاع المشترك ضد المعسكر الاشتراكي، وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تحاول أن تضعف الجيش العراقي وحتى حله وتحويله إلى شرطة، وهكذا تم اللقاء بين أعضاء الحكومة البريطانية والوفد العراقي في بورتسموت (ميناء في العراق) وسميت بمعاهدة بورتسموث، هذه المعاهدة لقيت شجب ومعارضة كبيرة من طرف الشعب العراقي والوطنيين الأحرار.[2]

- وهكذا تم ربط العراق أكثر من السابق أي من معاهدة 1930م، وبذلك صار عبارة عن ملحقة بريطانيا أو مستعمرة بريطانية. تجددت الانتفاضة في العراق في نوفمبر عام 1952م، حيث طالبوا بتحرير الثروات النفطية، والمطالبة بتأميم النفط في العراق، لذلك سارعت الشركات النفطية لاحتواء الوضع حيث تم توقيع اتفاقية جديدة مع العراق لتنظيم استغلال وتسويق النفط وكذلك الأرباح إلا ان الحركة الوطنية فقد رفضت مضمون الاتفاقية ليتطور الأمر إلى انتفاضات شعبية وفلاحية لمقاومة الاقطاع.

وبرزت إلى السطح اصلاح الأوضاع السياسية في البلاد كتغيير نظام الانتخابات وفي ظل هذا الوضع قدم نوري السعيد استقالته 1952م، وهكذا ظل العراق على هذا الحال إلى غاية اندلاع الثورة العراقية 1958م.[3]

[1] إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص131.

[2] محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص ص205-207.

[3] إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباسي حميدي، مرجع سابق، ص ص160-173.

ثانيا: أوضاع إيران قبل 1958م

إن الوضع العام في إيران لا يقل اختلافا عن العراق، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدت إيران ضعف كبير وفي شتى المجالات خاصة في عهد الأسرة القاجارية كما شهدت تنافس حاد بين بريطانيا وروسيا حيث قسمت إيران بين بريطانيا في الجنوب وروسيا في الشمال ويعود سبب ذلك إلى الموقع الاستراتيجي الهام لإيران واكتشاف البترول عام 1901م.

- **نهاية الأسرة القاجارية:**

في عام 1907م نجحت الثورة الإيرانية في إرساء ملكية دستورية ونظام برلماني لكن السلطة الفعلية كانت في يد الشاه، هو الآخر كان ضعيف أمام التدخل الأجنبي الذي تمثله بريطانيا وروسيا، ففي عام 1907م تم إمضاء معاهدة بينهما تم فيها تقسيم إيران الشمال لروسيا والجنوب لبريطانيا، وهكذا تمكنتا من الحصول على العديد من الامتيازات داخل إيران منها الملاحة، التجارية، واستخراج النفط الذي اكتشف عام 1901م ليتم تأسيس الشركة النفطية الانجلو فارسية، لتتحول عام 1935 إلى الآنجلو إيرانية بعد العودة إلى تسمية إيران، هذا فضلا عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تم اقحام إيران فيها رغم حيادها، وذلك لموقعها الاستراتيجي واحتوائها على النفط، لتتحول بذلك إلى شبه مستعمرة تديرها كل من روسيا وبريطانيا، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى أمضت بريطانيا معاهدة مع إيران عام 1919م حازت بها على العديد من الامتيازات داخل إيران، كل هذا في ظل ضعف الأسرة القاجارية التي عجزت في إيقاف التدخل الأجنبي ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، هذا ما ساعد رضا المازندراني بتدبير انقلاب عام 1921 ويتولى على الحكم عام 1925م واضعا بذلك حدا لحكم الأسرة القاجارية.

[1] كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، جروس بوس، بغداد، 1985، ص ص102-103.

- **الثورة الإيرانية 1921: انقلاب حوت**

بعد الحرب العالمية الأولى أحكمت بريطانيا سيطرتها على إيران وذلك عن طريق تكبيلها بمعاهدة 1919م التي أمضتها مع حكومة وثوق الدولة حيث حازت على امتيازات العديد منها: انتداب بعثة بريطانيا لتنظيم الجيش الإيراني والإشراف على المالية الإيرانية والتزامات أخرى متعلقة بالحرب، مع اعترافها باستقلال إيران، لقيت هذه معارضة شديدة من طرف الوطنيين الإيرانيين الذين اتهموا الحكومة بالتواطؤ مع الانجليز.

أما على الصعيد الداخلي فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت أكثر سوءا، ضف إلى ذلك ضعف الأسرة القاجارية[1] التي عجزت في إيقاف التدخل ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، كل هذا كان في صالح رضا المازاندراني الذي قام بتدبير انقلاب عام 1921م ويستولي على الحكم عام 1925م واضعا بذلك حدا لحكم الأسرة القاجارية[2]، والنفوذ الأجنبي هذا ما أدى إلى انتفاضة الشعب الإيراني على هذا الوضع بما في ذلك إلغاء معاهدة 1919م. فكان رد الحكومة أن استعملت القوة وإعلان الأحكام العرفية، ومع ذلك ظل الوضع مضطرب إلى حد خروج بعض القبائل والعشائر عن السيطرة.[3]

وبعد ان عجزت الحكومة الإيرانية في تهدئة الأوضاع بات عرش الأسرة القاجارية مهدد بالسقوط، خاصة مع بروز شخصية رضا خان قائد قوات القوزاق[4] على المشهد السياسي وبالتعاون مع ضياء الدين طباطبائي[5] نجح في تدبير انقلاب عسكري ضد العرش القاجاري

---

[1] حكمت ايران من 1794 إلى عام 1925م، ينتسب القاجاريون إلى طوائف الأتراك (الآق قوينلو)، الذين دخلوا ايران مع الحملة المغولية التي قادها هولاكوا لاحتلال ايرانعام 1256م، أنظر: غلام حسين مقتدري، فهرستي آر تاريخ إيران، دت، 1345م، ص106.

[2] ساداتي أحمد محمود، رضا شاه بهلوي نهضت إيران الحديثة، ط1، دار الكتب المصرية القاهرة، 1939م، ص86.

[3] كريم مطر حمزة الزبيدي، تاريخ إيران الحديث، ط1، دار الوفاق للنشر والتوزيع، 2017، ص ص90-91.

[4] كلمة روسية تعني الفرسان أو أصحاب الخيل وكان لهم شأن على القبائل الأخرى منذ القرن 18م حتى قيام الثورة البلشفية، خدم القوزاق في القوات المسلحة الروسية تحت صنف الخيالة غير النظامية، (أنظر: بيبانون فيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفياتي، موسكو، 1961م، ص127.)

[5] من 1888م إلى 1968م، صحفي وسياسي إيراني له ولاء للانجليز أحد قادة انقلاب 1921م، انظر: موقع الموسوعة الرقمية العربية، اطلع عليه يوم: 2024/05/22 على الرابط: https://www.tagepedia.org entry

بالتعاون مع الانجليز في 21 فيفري 1921م، وفي هذا الصدد تشير بعض الحقائق على ان بريطانيا كانت ضالعة في هذا الانقلاب بقيادة الجنرال أبرونسايد، فبعد عشرون سنة صرح ونستون تشرشل:" نحن الذين نصبناه على العرش الإيراني ونحن الذين عزلناه".

كانت بريطانيا ترى أن رضا خان الشخصية الأنسب لقيادة إيران والتي تتوافق مع مصالحها، فقبل الانقلاب بأسبوع تسلمت بريطانيا مقترحات من ضابط بريطاني ضمن القوزاق بمنح القوزاق قرض مالي[1].

- **فترة حكم رضا شاه بهلولي (1925 – 1941):**

في 25 أفريل 1925 م صار رضا خان شاها على إيران التي كانت تعرف ببلاد فارس فمنذ عام 1935م اخذت تسمية إيران[2]، وقد ارتكزت سياسة رضا شاه على استقلال البلاد والقضاء على النفوذ الأجنبي، وسن قوانين جديدة واحكام الرقابة على التجارة الخارجية والجمارك، كما عمل على تحرير الاقتصاد الإيراني من التبعية الخارجية، واهتم بتطوير الجيش والاسطول البحري حيث عرف الجيش الإيراني ارتفاع كبير في عهده، وامتد اهتمامه الى شبكة الطرق وانشاء مصانع الغزل والنسيج والصناعة الكيميائية، مقتديا بنهضة اتاتورك في تركيا.

كما عرف بتعصبه للقومية الفارسية حيث لاقت باقي القوميات اضطهادا كبيرا على غرار الاكراد الذين لجأ الى العمل السري الذي يقوده حزب التحرر الكردستاني بقيادة عزيز زندي[3] اما على الصعيد الخارجي فقد عزز علاقاته مع جيرانه حيث ابرم معاهدات ودية مع (روسيا – العراق – تركيا – أفغانستان) وابرام ميثاق سعد اباد 1937 م بهدف تعريز مركزها السياسي، كما حاول التخلص من الهيمنة البريطانية والتوجه الى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، و

[1] أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906–1979م، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، 250، الكويت، 1999، ص52.

[2] اشتق اسم إيران من كلمة إيريا بمعنى بلاد الآريين، وهو لفظ قديم يعود إلى الألف الأولى قبل الميلاد وأطلق الساسانيون على بلادهم اسم آيران شهر، بدأ العمل بهذه التسمية سنة 1935م، أنظر: علي خضير عباس المشايخي، قيام الأسرة القجرية في إيران 1794–1797م: journal of tirkit. University of humanities Issue, Volume19, 2012.

[3] أمال السبكي مرجع سابق، ص ص70–74.

لإصلاح الشؤون المالية استعان بمستشار امريكي بالإضافة الى مستشارين من المانيا و السويد والدنمارك لتسيير البنوك والسكك الحديدية، كما راجع الاتفاق مع الشركة الانجلو فارسية 1932 حول حصة ايران من الأرباح، وتحديد اجل الامتيازات بستين سنة لتؤول بعدها الملكية لإيران.[1]

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية حاول رضا شاه تقوية مركز ايران والاستفادة من الحرب وضمان استمرار حكمه فكان يعتقد ان الأفضلية لمانيا لذلك فتح المجال للنفوذ الألماني و تمت الزيارات بين البلدين في الفترة الممتدة من (1940-1941م) هذا ما اثار حفيظة الحلفاء الاتحاد (السوفياتي- بريطانيا) اللذان مارسا ضغطا سياسيا كبيرا على رضا شاه للتخلص من النفوذ الألماني، وبعد تباطؤ رضا شاه في الاستجابة لمطالب الاتحاد السوفياتي و بريطانيا قاما بتنفيذ هجوم عسكري على ايران عام 1941م افضى الى عزل رضا شاه عن الحكم وتعيين ابنه محمد رضا شاه مكانه المعروف بولائه لبريطانيا[2].

- **فترة حكم محمد رضا شاه بهلوي (1941- 1979 م)**

اعيد تقسيم إيران بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي كما كان الحال في الحرب العالمية الأولى، الشمال للاتحاد السوفياتي والجنوب لبريطانيا وقد أبدي محمد رضا شاه الشاب صاحب 21 عاما التعاون مع الحلفاء، وتعتبر فترة حكمه تتمة لوالده فقد ارتكز نظام حكمه على ثلاث عناصر (الجيش – البيروقراطية – نظام محسوبية) بدليل ارتفاع ميزانية الجيش بمقدار 12 ضعف ارتفاع عدد قوات الجيش من 127 ألف جندي الى 410 ألف جندي حيث وصل عام 1975م الى خامس جيش في العالم[3].

أما على الساحة السياسية فقد قام محمد رضا بهلوي بإطلاق سراح الزعماء السياسيين وعودة المنفيين المار كسيين الذين اسسوا حزب تودة بقيادة رضا روسته الذي حاول استقطاب

---

[1] حسن فوزي النجار، السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1918م، ص ص653-654.

[2] كريم مطر حمزة الزبيدي، مرجع سابق، ص ص122-123.

[3] آروند ابراهيميان، تاريخ إيران الحديث، تر: مجدي صبحي، سلسلة كتب الثقافية الشهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، الكويت، 2014، ص ص 179-180.

الفلاحين والعمال وحتى العسكرين، وبذلك تمكن من كسب وزن سياسي كبير ومن اهتماماته الحريات الديموقراطية و تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي الإيراني وتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الموالية للفاشية كما شهدت الساحة السياسية عودة ضياء طبطبائي الذي عاد الى نشاطه السياسي و الصحفي حيث اصدر عددا من الجرائد منها رعد ئيمروز (رعد اليوم) وكاروان (القافلة) وخور (الشمس) وغيرها من الجرائد و أسس حزب إرادة ملكي (إدارة الامة).[1]

كما شهدت إيران في بداية حكم محمد رضا شاه تغلغل الولايات المتحدة الامريكية الى إيران عن طريق ارسال قواتها باسم (persian gulf command) "قيادة الخليج الفارسي" ثم تبعتها بعثات أخرى، وكان هناك اتفاق بين بريطانيا والو.م.أ حول المسألة الإيرانية، والأهم من ذلك هو التقاء المصالح النفطية، ففي عام 1944م تم التعاون بين شركة رويال دوتش شال البريطانية مع الشركتين مروكستين ستاندرد اويل وسنكلر للتنقيب عن النفط في إيران.

وبالمقابل تحسنت العلاقات الإيرانية السوفياتية بحكم أن الأخير طرف من الحلفاء وعند عقد المعاهدة البريطانية –الإيرانية –السوفياتية صرح محمد رضا شاه بالقول "أن علاقتنا مع روسيا على حسن ما يرام"، ثم تعكرت العلاقات بين الطرفين بعد رفض إيران السماح للاتحاد السوفياتي للتنقيب عن النفط في الشمال، وذلك بتحريض من بريطانيا[2].

تأثر الاقتصاد الإيراني بسبب قطع علاقتها مع دول المحور واستعمال دول الحلفاء لإيران كقاعدة خلفية لتمويل الحرب، ففي ديسمبر 1943 عقد الحلفاء (تشرشل –روزفلت –ستالين) مؤتمر طهران، وذلك لأهميتها الاستراتيجية، وقد أسفر هذا المؤتمر بتعهد الحلفاء بالجلاء عن إيران بعد الحرب.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انسحبت بريطانيا والو.م.أ بناءا على ما جاء في مؤتمر طهران 1943م، أما القوات السوفياتية فقد تباطأت في الانسحاب بحجة مراقبة الوضع في

[1] عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، شعبة دراسات العلوم الاجتماعية، 1986م، ص ص94-98.

[2] عبد الهادي كريم سلمان، مرجع نفسه، ص ص97-101.

أذربيجان التي كانت جزء من إقليم احتلالهم، هذا ما دفع بالحكومة الإيرانية الى عرض قضيتها في مجلس الامن عام 1946م والداعية إلى جلاء القوات السوفياتية من أراضيها، بتدعيم ومساندة من بريطانيا الو.م.أ، وهكذا واصل الاتحاد السوفياتي ضغطه على إيران طمعا في النفط مستغلا حزب تودة للضغط على الحكومة الإيرانية[1].

- **إيران بعد الحرب العالمية الثانية:**

زاد اهتمام الشركات البترولية باستغلال نفد إيران خاصة الأمريكية والبريطانية حتى شركة شل الهولندية، بينما الاتحاد السوفياتي فقد كانت له أطماع في استغلال بترول الشمال، إلا أن الحكومة الإيرانية وقفت في وجه الاتحاد السوفياتي بعد تحريض كل من بريطانيا والو.م.أ.[2]

برز نشاط حزب تودة الذي استطاع كسب قاعدة جماهيرية عريضة مؤلفة من العمال والطلبة والفلاحين، وفي هذا العدد كتبت جريدة نيويورك تايمز:" أن الحزب بإمكانه أن يكسب 40% من الأصوات اذا كانت الانتخابات نزيهة" وبذلك صار الحزب القوة المعارضة الأولى في إيران، كما له دور كبير في الدفاع عن حقوق العمال في الشركات البترولية خاصة الشركة الانجلو فارسية، إلا ان الحزب تعرض لنكسة كبرى بسبب توجهاته الاشتراكية ودعمه للاتحاد السوفياتي للحصول على امتياز نفط الشمال الإيراني، الذي ظل يدعم الحركات الانفصالية في أذربيجان وكردستان، ودعوة الحزب للضغط على الحكومة المباشرة في التأميم شركة النفط الأنجلو إيرانية، بعد ان تأكدت الحكومة في ضلوع حزب تودة في تدعيم الحزب الديمقراطي الأذربيجاني والكردي لذلك أصدرت الحكومة الإيرانية مذكرات اعتقال في حق قادة الحزب، والقضاء على الحركات التمردية كالقشقائيين – النجشاريين– البوير أحمديين.

وعرب كعب ليزداد الأمر سوءا، بعد فشل محاولة اغتيال الشاه 1949م حيث تم اعلان الاحكام العرفية في كامل أنحاء البلاد واعتقال زعماء المعارضة.[3]

---

[1] حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2008، ص ص140-147.

[2] حسن كريم الجاف، مرجع نفسه، ص ص141-142.

[3] آروند ابراهيميان، مرجع سابق، ص ص155-158.

حاول محمد رضا بهلوي السير على سياسة الدول الخارجية المبنية على سياسة التوازن السلمي بين القوى المتنافسة (بريطانيا، الاتحاد السوفياتي) وبدأ بالتقرب من الو. م.أ التي كانت تسعى لإيقاف المد الشيوعي وحماية مصالحها في الشرق الأوسط، ففي 12 مارس 1947م صرح الرئيس الأمريكي ترومان بتقديم مساعدات للدول التي تحت طائلة تهديد الشيوعي، حيث حصلت إيران على قرض قدره 25 مليون دولار، وكذلك تأسيس مكتب الاستخبارات الأمريكية CIA[1] بطهران في نفس السنة للتعاون مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية.

- **سياسة التأميم في إيران:**

عرفت إيران بعد الحرب العالمية الثانية وضع مالي واقتصادي صعب ضف إلى ذلك ضعف المداخيل التي تحصل عليها إيران من شركة النفط الأنجلو إيرانية هذا ما دفع بالحكومة الإيرانية إلى مراجعة معاهدة الامتياز مع بريطانيا عام 1933م في عهد رضا شاه بهلوي، ووصل الأمر إلى الشارع الإيراني وخاصة الوطنيين الذين طالبوا بتأميم الشركة[2]، وفي ظل هذا الجو المشحون تولى رئاسة الوزراء الجنرال رزم آرا الذي تعرض للاغتيال فيما بعد في مارس 1951م على يد جماعة فدائي الإسلام بقيادة أية الله كاشاني الذي قاد العديد من المظاهرات التي جابت شوارع المدن الإيرانية تطالب بتأميم البترول.[3]

وفي ظل هذا الوضع المتأزم برزت على الساحة السياسية في إيران الجبهة الوطنية (جبهة مللي) تحت قيادة الدكتور مصدق صاحب التمرس السياسي منذ بداية القرن العشرين الذي كان يتطلع إلى ملكية دستورية وكذلك تأميم البترول، فتمكن من استقطاب شريحة واسعة

[1] حسن كريم الجاف، مرجع سابق، ص 172.

[2] كريم مطر حمزة الزبيدي، مرجع سابق، ص 34.

[3] محمد حسنين هيكل، إيران فوق بركان، ط1، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1951م، ص27.

من الإيرانيين بما في ذلك المنشقين عن حزب تودة[1]، وهكذا استطاع أن يكسب تأييد أبرز الشخصيات بما في ذلك الدينية وعلى رأسهم آية الله كاشاني.

ونتيجة للغليان الشعبي وعدم الاستقرار على مستوى الحكومات اضطر الشاه إلى تعيين الدكتور مصدق رئيسا للوزراء في ماي 1951م ومن الأشياء التي قام بها هذا الأخير السماح بعودة نشاط حزب تودة وإخضاع الجيش للوزراء وبذلك جرد الشاه من أهم سلطة يرتكز عليها ألا وهي الجيش.[2]

وهكذا بدأ الدكتور مصدق في تنفيذ سياسته بعد ان ضمن ولاء الجيش فأعاد الأراضي المصادرة إلى الدولة واستقطع جزء كبير من ميزانية البلاط الشهنشاهي، كما قام بعزل الشاه ووضعه تحت المراقبة وإبعاد كبار الضباط الموالين له ثم أجبره على مغادرة البلاد إلى إيطاليا عام 1953م وأهم إنجاز للدكتور مصدق هو سياسة التأميم.

وفي ظل هذه الظروف قامت وكالة المخابرات الأمريكية بالتعاون مع الضباط المبعدين والمخابرات البريطانية بتدبير انقلاب على الدكتور مصدق وإعادة الامور إلى نصابها وعودة الشاه الذي أعاد ترتيب الأمور واخذ كل الاحتياطات تجنبا لأي طارئ حيث أنشأت الاستخبارات السافاك عام 1957م[3].

ومجمل القول على الوضع العام للعراق وإيران قبل عام 1958م يتشابه إلى حد بعيد من حيث السيطرة الأجنبية على البلدين والمتمثلة في بريطانيا إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي

---

[1] تأسس الحزب بعد اعتلاء محمد رضا بهلوي العرش خلفا لوالده رضا بهلوي سنة 1941م وهو حزب ذا توجه اشتراكي، أنظر: هادي مستوفي ملف الطريق إلى إيران، في رصيف 22، اطلع عليه يوم: 2024/05/22، http://raseef22.net

[2] أمال السبكي، مرجع سابق، ص 171.

[3] هي اختصار لـ سازمان أمنيت وإطلاعات كشور) وتعي مؤسسة أمن ومخابرات الدولة، تأسس في 20 مارس 1957م، أنظر: حسين عبد المحسن حسين، السافاك ونشاطه في إيران، من عام 1957 إلى 1979م، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصر، كلية التربية بالعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة ذي القار.

وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع وجود أفضلية لإيران بالإضافة إلى استقرار في العلاقات بين البلدين وخضوع سياسة البلدين للإرادة الخارجية ممثلة في بريطانيا والو.م.أ.

الفصل الأول:

العلاقات العراقية الإيرانية (1958م-1980)

أولا: الثورة العراقية 14 جويلية 1958م وموقف إيران منها

ثانيا: موقف إيران من الثورة العراقية

- الثورة العراقية 1958م
- موقف إيران منها.

ثالثا: المسائل الخلافية بين العراق وإيران(1958م-1980م)

- الخلاف على مياه الأنهار (خط الحدود) والمياه الإقليمية
- الخلاف على حقول النفط
- صفقات الأسلحة الإيرانية من (1973م-1976م)
- اثارة مشكلة الأكراد

عرفت العلاقات الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية نوعا من الهدوء النسبي بسبب الأوضاع التي يمر بها البلدان ضف إلى ذلك التواجد البريطاني والأمريكي في منطقة الخليج العربي، ووصل الامر إلى التحالف تحت غطاء حلف بغداد فيفري 1955م وعند نجاح الثورة العراقية عام 1958م تعكرت العلاقات بين البلدين أكثر من ذي قبل خاصة في ظل الدعم الأمريكي لإيران.

أولا: الثورة العراقية 14 جويلية 1958م

شهدت العراق قبل ثورة 1958م وضعا سياسيا متدهورا بسبب نظام الحكم الديكتاتوري الذي يقوده الملك فيصل الثاني ورئيس الوزراء نوري السعيد وذلك بالتضييق على النشاط السياسي ومصادرة العمل الصحفي وإعلان الاحكام العرفية، فقد وصل الأمر إلى حد إصدار المراسيم الإرهابية واسقاط الجنسية العراقية ضد العناصر المناوئة للنظام، هذا ما حذا بالحركة الوطنية إلى اتباع العمل السري.

والجدير بالذكر ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي كان مشابها للوضع السياسي بسبب سيطرة الاقطاع والرأسمالي على دواليب الاقتصاد بما في ذلك الأراضي الزراعية الخصبة، هذا إلى جانب سيطرة الشركات الأجنبية على مقدرات البلاد خاصة النفط ضف إلى ذلك تدهور أوضاع العمال الذين دخلوا في اضطرابات متكررة، كل هذا جعل الحركة الوطنية تتكتل فيما بينها تحت اسم "جبهة الاتحاد الوطني" في 1957/03/09م وكان على رأس مطالبهم تنحية نوري السعيد والخروج من حلف بغداد والتخلص من الهيمنة الاجنبية وإلغاء الأحكام العرفية.[1]

وأما على الصعيد الخارجي فهو الآخر لا يقل سوءا عن الوضع الداخلي ففي حرب 1948م انهزم الجيش العراقي رفقة الجيوش العربية أمام الكيان الصهيوني، وأرجع البعض بسبب انهزامهم هي توجيهات القيادة العليا للجيش أثناء الحرب، كما كان لنجاح الثورة المصرية

[1] جعفر عباس حميدي- إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص 175- 176- 178.

1952م تأثير كبير في دعم وتحفيز العراقيين للتحرر، ومما زاد في نقمة الوطنيين العراقيين هو انشاء الاتحاد الهاشمي في 14 فيفري 1958م ردا على الوحدة المصرية السورية[1].

كل هذا هيأ للضباط الأحرار القيام بثورة في 14 جويلية 1958م بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حيث تمكن منا الإطاحة بالملك فيصل الثاني ونوري السعيد في التاريخ السابق ذكره.[2]

ثانيا: موقف إيران من الثورة العراقية

تميز الوضع العالمي في مطلع الخمسينات بظهور حركات التحرر الوطني، وتعاظم الحركة الثورية العربية، والتي أصبحت أكثر نضوجاً ضد الإستعمار، وتأثر الشعب العراقي بالحركة الثورية في الأقطار العربية، خاصة في مصر، وسوريا، ففي سوريا حدثت سلسلة انقلابات، أما مصر قامت عام 1951م بإلغاء معاهدة 1926م وكان لانتصار الشعب المصري في ثورة 23 جويلية 1952م، والقضاء على النظام الملكي أثر كبير على الأوضاع في العراق هذا في الوقت الذي لم يستطع النظام الملكي في العراق من بناء قاعدة قوية له في الداخل لدعم حكمه، أو اقامة المؤسسات السياسية، فضلا عن سياسته في الاعتماد على الخارج والتوجه نحو الغرب، وارتبط بسياسات الأحلاف بهدف بقائه في السلطة، ونتج عن ذلك أيضا إخفاقات تضاهى إخفاقاته فى الداخل، وازدادت المعارضة بين جميع شرائح المجتمع، وقد شكل السخط المتنامى فى الجيش الخطر الأعظم على النظام، مما اضطر الحكومة للتوجه نحو دكتاتورية عسكرية جلبت نهايتها على يد تنظيم الضباط الأحرار الذين

[1] رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر 1996م، ب ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص 53.

[2] وجيه أحمد عبد الكريم: طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية خلال الفترة (1958م– 1963م)، حولية كلية اللغة العربية بايتاي البارود، العدد الثالث والثلاثون، ص 3209.

قاموا بالثورة على النظام الملكى"[1]، والإعلان عن حكومة جديدة يترأسها العميد عبد الكريم قاسم كرئيس للوزراء[2]، وتعيين عبد السلام عارف نائبا له. [3]

واللافت للنظر أن الثورة العراقية واكبت اليوم الذى كان ممثلى الدول الأعضاء فى حلف بغداد يتهيأون فيه لاستقبال الوفد العراقي في تركيا، لبحث قضايا الحلف قبل التوجه إلى لندن لعقد الدورة الاعتيادية للحلف، إلا أنهم اجتمعوا لبحث وضع الثورة وأثرها في دولهم ومسئوليات هذه الدول تجاه هذه الأحداث، وتوصلوا إلى قرار للقيام بعمل ما لإنقاذ الحكم فى العراق، وعدوا الثورة منذ اليوم الأول بأنها صنيعة سوفياتية. [4]

وأيقنت إيران أنه لم يعد هناك إمكانية للتوصل إلى أي تسوية مبكرة أو حل طويل الأمد بشأن النزاعات الحدودية بينها وبين العراق، أو أي تعاون في مسائل الري والحركة القبلية، وبذلك تكون إيران قد فقدت هذه الفرص الضئيلة أكثر من أي وقت مضى بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية تكون أكثر ملائمة في المسائل العالقة بين البلدين. [5]

وصل رد الفعل التركي والإيراني إزاء الثورة فى العراق إلى حد الإعداد لاتخاذ إجراء عسكرى ضد العراق من أجل إجهاض الثورة، واستدعت تركيا قواتها المسلحة استعدادًا للهجوم على العراق، وقد رصدت العراق تحركات عسكرية تركية وايرانية بالقرب من الحدود العراقية لكل منهما لغرض الإخلال بالأمن العام فى العراق، وعليه طلبت مديرية الأمن العام فى بغداد

---

[1] تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق 1937–1975م، مطابع وزارة الثقافة حكومة إقليم كوردستان، السليمانية، 2011م، ص ص 208–210.

[2] عبد الكريم قاسم: ولد في عام 1914م، والتحق بالكلية العسكرية في عام 1934م، وتخرج منها في عام 1934م برتبة ملازم ثان، وصل إلى رتبة زعيم في عام 1955م، وترفع إلى رتبة لواء ركن في عام 1959م، ثم إلى رتبة فريق ركن في يناير 1963م، أعدم بعد انقلاب فبراير 1963م، انظر: أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958–1963م، تر، تق، جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، 2012م، ص ص 34–36.

[3] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية، بيروت، ط2، 1989م، ص909.

[4] فاضل حسين: سقوط النظام الملكى فى العراق، ط3، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، 1986، ص6.

[5] مظفر عبد الله أمين: الصراع العربى الفارسى، دار الحرية، بغداد، 1983م، ص 346.

من متصرفية لواء الموصل مراقبة الحدود مراقبة دقيقة وتكليف ضباط أمن لهذ المهام، وبث العيون داخل حدود الدولتين وذلك لمعرفة التحركات العسكرية واتصالات سكان المناطق الحدودية من تركيا وايران ومحاولات جيوشهما التدخل فى الحدود العراقية. [1]

ولدراسة مستجدات الأوضاع التي خلفتها الأحداث الأخيرة فى العراق اجتمع ممثلى دول حلف بغداد باستثناء العراق فى لندن، بتاريخ 28 جويلية 1958م، واشتركت الولايات المتحدة فى هذا الاجتماع، وتعهدت بالدفاع عن دول حلف بغداد، وقد صدر بيان ختامى لهذا الاجتماع تضمن ما يلي: [2]

- اطمئنان حكومات دول الميثاق ٱلإقليمية بتعهدات الولايات المتحدة بالتزام مباشر تجاه دول الميثاق فى ترتيبات الأمن الجماعي والدفاع عنهم .
- قررت دول الميثاق الاعتراف بالنظام العراقي الجديد ووجوب تبنى سياسة (انتظر وراقب) بعد الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، واذا أظهرت الحكومة العراقية الرغبة فى استمرار عضويتها فى الميثاق فإن محادثات إضافية يجب أن تتم.

بعد استقرار أوضاع العراق وتطمينات الحكومة العراقية للدول المجاورة والصديقة، بدأ اعتراف العديد من دول العالم بالنظام الجديد فى العراق، وتحت هذه الضغوط الدولية عدلت إيران موقفها من الثورة، وفى 30 جوان 1958م، اعترفت الحكومة الإيرانية بالنظام العراقى الجديد. [3]

من ناحية أخرى لم يصدر أي رد فعل إيرانى حول قرار حكومة العراق في 18 نوفمبر 1958م، بإلغاء القنصليات الأجنبية، باستثناء تلك الموجودة في بغداد والبصرة والقنصلية

[1] مظفر عبد الله أمين المرجع السابق، ص 214.

[2] مؤيد الونداوى: وثائق ثورة تموز 1958م فى ملفات الحكومة البريطانية، ط1، المكتبة العالمية، بغداد، 1990م، ص239.

[3] "Shah Of Iran Expresses Opinion On Recognising New Iraqi Regime" Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, July 31, 1958 .

الإيرانية في كربلاء، على الرغم من أنه يوجد في إيران قنصليات عراقية في كرمانشاه وخرمشهر وعبادان بالإضافة إلى طهران. [1]

كان عدد العراقيين فى إيران حسب إحصاء عام 1958م، هو "2748" شخصًا، ومعظمهم كانوا مقيمين فى الأحواز ويعملون فى الزراعة والتجارة، فى حين بلغ عدد الجالية الإيرانية فى العراق حوالى 12000 إيرانى فى عام 1958م، وكان هذا العدد مبعث قلق للحكومة العراقية، حيث خشيت أن تستغله إيران فى إثارة أعمال الفوضى وترويج الشائعات ووضع العراقيل أمام الحكومة العراقية الجديدة، هذا بالإضافة إلى الزوار من إيران الذين يزورون العراق كل عام بقصد زيارة العتبات المقدسة، والذين بلغ عددهم فى عام 1958 حوالى (47379) شخصا.

وهكذا لم تظهر تلك العلاقات العراقية الإيرانية غير الودية أي إشارة للتحسن على الإطلاق، ففضلًا عن مسألة التعاون، بدا أيضا أن احتمالات استعادة التوافق بعيدة في ظل هذه الظروف، وفي هذا السياق أخذت إيران تراقب المشهد العراقي المضطرب بقلق ونفور متزايد، وتبحث كافة الوسائل المتاحة لاتخاذ التدابير المضادة، وبالإضافة إلى الاختراق السوفيتي في أفغانستان في الشرق، أيقن الإيرانيون أن هناك تهديد مماثل – إن لم يكن أكثر خطورة في الغرب؛ ولذلك أخذوا يلقون باللوم على القومية العربية والرئيس "عبد الناصر"، ووصفته إيران بأنه يمثل الأداة البديهية للكرملين في الشرق الأوسط، ورأت الصحافة الإيرانية أن الحماية من الضغط المصري هي أمر مطلوب على حساب نمو التأثير الشيوعي في العراق. [2]

[1] Ibid: No. 756, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, November 20, 1958.
[2] from Tehren to Foreign Office, "Iranian Government Concerned Over Iraqi Relations With Egypt", February 25, 1963.

ثالثا: المسائل الخلافية بين العراق وإيران (1958م-1980م)

اتسمت علاقات العراقية الإيرانية بالعداء والتوتر في الفترة الممتدة من (1958م-1980م) بعد ان عرفت نوع من الهدوء النسبي تحت غطاء ميثاق بغداد ولكون العلاقات العراقية الإيرانية متشابكة ومتداخلة في العديد من المسائل التاريخية، الدينية الحدودية والعرقية، ومن بين المسائل الخلافية التي عرفها البلدان في هذه الفترة:

- **الخلاف على مياه الأنهار (خط الحدود) والمياه الإقليمية:**

بقيت قضية ترسيم الحدود بين البلدين عالقة منذ معاهدة 1937م رغم التوافق النسبي بين النظامين ومع نجاح الثورة العراقية 1958م، قررت إيران تنفيذ مشاريعها المائية منها إنجاز سد على نهر الوند الذي يصب في شط العرب، في حين اعتبرت العراق أن إيران تسعى إلى تحقيق مطالبها في شط العرب، هذا بالإضافة إلى اشتراك البلدين في العديد من الأنهار الصغيرة التي تنبع من الأراضي الإيرانية وتصب نحو الوديان والسهول العراقية أهمها: كنكير، كنجان جم، الوند، دويريج، الكرخة، وهركينة والطيب، وتروي هذه الأنهار الأراضي الإيرانية والعراقية، لذلك كانت تتحجج على أن 65% من مياه شط العرب مصدرها إيراني.[1]

- **المياه الإقليمية:**

في عام 1957م طرحت الحكومة الإيرانية مواردها النفطية للاستثمار في المياه الإقليمية ومنحت قسما منها لشركات اجنبية، فأدركت وزارة النفط العراقية أن بعض المناطق البحرية التي شملها الامتياز ضمن المناطق البحرية العراقية وللتثبت من ذلك استقدمت خبيرا دوليا في المياه الإقليمية كوشيرون اموت ليتولى عملية المسح بالاشتراك مع المساحين العراقيين حدث ذلك بعد الاتفاقية الدولية لقانون البحار 1958م، فوصل الخبير عام 1959م، حيث وجد تداخل بين المناطق البحرية الممنوحة بالامتياز وبين المياه البحرية العراقية وظل الخلاف قائم

[1] حسن مجيد الدجيلي: إيران والعراق خلال خمسة قرون، ط1، دار الأضواء، 1999م، بيروت، ص 439.

بين البلدين حيث جرت بينهما مباحثات ظهر من خلالها أن إيران استندت على برتوكول الاستانة 1913م.

افضت المفاوضات بين البلدين إلى استثمار الموارد النفطية استثمارا موحدا واقتسام العوائد مناصفة، لكن في الاجتماع الذي عقده ممثلو البلدين يوم 4اوت 1963 طلب الجانب الإيراني ابعاد مسألة السيادة، وأن تكون حصة إيران 60% والعراق 40% ونتيجة لتصلب الموقف الإيراني رفضت الحكومة العراقية وتركت الباب مفتوح للمفاوضات.[1]

- **خط حدود شط العرب:**

رغم المكاسب التي حققتها إيران من معاهدة 1937م إلا أنها مازالت تصر على اقتسام شط العرب مع العراق، لذلك أعلنت في أواخر 1965م أن معاهدة الحدود لعام 1937م لاغية وهو ما تجسد فعلا عام 1969م بشكل انفرادي، ومما تجدر الإشارة إليه أن شط العرب في العهد العثماني (معاهدة أرضروم الأولى 1823م) تابع للعراق.

بينما يعتبر خبراء القانون أن هناك ثلاث نماذج من الحدود النهرية وهي:

- ضفة النهر (Bank)
- خط الوسط (Median line)
- مجرى الملاحة (Thalweg) أو خط العمق.[2]

وفي 1961/03/12م اجتمعت اللجنة التحضيرية التي عهد اليها دراسة موضوعات الخلاف بين العراق وإيران بعد المبادرة التي أخذها وزير خارجية العراق ومشروع اتفاقية الملاحة فأوصت بأنه ليس في معاهدة الحدود 1937م ما يلزم بعقد الاتفاقية.

[1] حسن مجيد الدجيلي مرجع سابق، ص 476- 477.

[2] حسن مجيد الدجيلي، مرجع سابق، ص 419.

ومن المبررات الإيرانية حول شط العرب ان ثلاثة أرباع السفن الداخلة إلى شط العرب تتجه نحو الموانئ الإيرانية وان 65% من مياه شط العرب مصدرها إيران، كما ان هناك سوء تفاهم حول صيانة مجرى النهر.[1]

- **الخلاف على حقول النفط:**

تزخر مناطق الحدود الوسطى والجنوبية المناطق الحدودية الإيرانية العراقية على كميات كبيرة من النفط والغاز تمتد هذه المنطقة من خانين شمالا إلى شط العرب جنوبا أين تتداخل الحدود الإيرانية في مياه الخليج العربي.[2]

وفي 1960/09/12م اقترحت شركة النفط الوطنية الإيرانية على وزارة النفط العراقية للتعاون في حقلي نفط خانة ونفط شاه باعتبارهما حقلا طبيعيا واحدا، وبعد تردد الحكومة العراقية سافر الوفد العراقي إلى طهران وجرت محادثات حول موضوع التعاون في انتاج الحقول النفطية موضع المياه الإقليمية عام 1963م وتم التفاهم على:

- تبادل المعلومات بالنواحي الجيولوجية.
- اجراء دراسة مشتركة للمعلومات المذكورة.

- **صفقات الأسلحة الإيرانية من (1973م-1976م):**

عرفت ميزانية التسلح الإيرانية ارتفاع كبير منذ عام 1968م، حيث اقتنت صفقات أسلحة من الدول الغربية، ففي عام 1973م تم توقيع صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية قدرت ب 2096 مليون دولار بقرار من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون دون خضوعها لرقابة وزارة الدفاع الأمريكية، وفي نفس العام عقدت صفقة سلاح مع الاتحاد السوفياتي وأخرى مع بريطانيا لشراء 800 دبابة وقد كانت ميزانيات التسلح حسب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن كما يلي:

[1] المرجع نفسه، ص 422.

[2] المرجع نفسه، ص 472.

- 1972م-1973م: 2096 مليون دولار.
- 1973م-1974م:5550 مليون دولار.
- 1974م-1975م: 8800 مليون دولار.
- 1975م-1976م:9500 مليون دولار.

وقد كشفت حقيقة أرصدة التسلح في مناقشات مجلس الشيوخ الأمريكي لفضيحة وترغيب حيث قدرت الصفقة بثلاث آلاف مليون دولار كل ذلك بهدف السيطرة على دول الخليج وتحقيق المشروع الفارسي والمتمثل في جعل الخليج تحت سيطرة إيران.

فقد كانت إيران تسعى من وراء هذا التسلح هو حصار العراق الذي انتهج سياسة التأميم 1972 وكذلك توقيع العراق اتفاقية التعاون المشتركة مع الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى إلغاء إيران الاتفاقية الحدودية 1937م.[1]

توثقت العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الإطاحة بحكومة مصدق 1953م عن طريق المخابرات الأمريكية، ومنذ ذلك الوقت والدعم العسكري الأمريكي في تزايد بهدف بناء جيش إيراني قوي وبحكم أن إيران عضو فاعل في حلف بغداد لذلك استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مخططاتها في المنطقة.

وفي عام 1965م كان التفكير في انشاء قاعدة عسكرية إيرانية بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ عام 1968م بدأت وتيرة التسلح في تزايد كبير بهدف الهيمنة على المنطقة وإحياء الطماع الفارسية خاصة بعد إعلان بريطانيا نيتها في الانسحاب من الخليج.[2]

وفي عان جويلية 1969م كان مبدأ نيكسون الذي أعلن فيه عزم الولايات المتحدة الأمريكية ودعم الأنظمة المؤيدة لها عن طريق المشاركة الإقليمية ولذلك بتزويد الدول الحليفة لها بدرع واق وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة والمقصود بذلك إيران والتي كانت تلعب دورا كبيرا في منظومة المواجهة الأمريكية ضد الاتحاد السوفياتي خاصة بعد زوال

[1] حسن محمد طوالبة: مرجع سابق، ص 15- 16.

[2] حسن محمد طوالبة، مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، ط1، 1984م، الوطن العربي، بيروت، ص14.

حلف بغداد وانسحاب بريطانيا من الخليج الذي يكتسي أهمية بالغة لها من خلال منابع النفط واهميته الاستراتيجية، لذلك تم تخصيص موارد مالية كبيرة لتطوير القوات المسلحة الإيرانية.[1]

وزاد من حدة التوتر بين العراق وإيران هو سيطرة هذه الأخيرة على الجزر الثلاث بعد انسحاب بريطانيا عام 1971م (طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبو موسى) حيث نجحت في توقيع اتفاقية مع عمان تخول لها السيطرة على مدخل الخليج مقابل ارسال قوات إيرانية للاشتراك في القتال ضد الثوار في إقليم اظفار هذا ما جعل العراق يقطع علاقاته الديبلوماسية مع إيران عام 1972م، حيث تصاعدت الاشتباكات بين البلدين على الحدود.[2]

وفي نفس العام الذي سيطرت في على الجزر الثلاث أقام الشاه احتفال ضخم عرض فيه ملوك ورؤساء العالم وذلك بمرور 2500 عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية حيث صار يلقب بالشاه نشاه[3]، وكرد فعل على عملية احتلال الجزر الثلاث تقدمت العراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي بتقديم شكوى لمجلس الامن لكن هذا الأخير فشل في إخراج إيران من الجزر الثلاث ثم تلتها شكوى تقدم بها العراق للأمم المتحدة على الأعمال العدائية الإيرانية.[4]

- **اثارة مشكلة الأكراد:**

يتنشر الأكراد في كل من إيران وسوريا والعراق وتركيا وبعد الحرب لعالمية الأولى بدأ الأكراد يتطلعون إلى نيل الحكم الذاتي في إقليم كردستان، حيث لجأوا إلى السلاح بقيادة الملا مصطفى البرازاني[5]، منذ الأربعينات للمطالبة بالحكم الذاتي في كردستان.

---

[1] عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، ط1، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ص 71-72.

[2] عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1993-1994، ب.ط، ب.د، ص 52.

[3] الشاه نشاه: ملك الملوك.

[4] اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، غزة، تحت اشراف: أكرم محمد عدوان، 2015م، ص 63.

[5] مصطفى الرازاني: اقتطاعي عراقي ولد 1902م من قبيلة كردية عراقية ذات مكانة دينية ورث القيادة عن أخيه أحمد قاد التمرد ضد الحكومة العراقية لكن بعد القضاء على أخر تمرد له عام 1975م لجأ إلى إيران وتوفي فيها 1979م (عبد الوهاب الكليالي، موسوعة السياسة، ح6، ص 220.

خاصة وان منطقة كركوك توجد ضمن نطاق إقليم كردستان حيث توجد بها حوالي 70% من نفط العراق لذلك كانت إيران ترى أنها أفضل وسيلة ضغط على العراق.

تميزت السياسات الحكومية العراقية في الفترة الممتدة من (1920-1958م) بتجاهل القضية الكردية واللجوء للحل العسكري لحل مشكل الأكراد لذلك ناضل الأكراد لتقرير مصيرهم، وبعد نجاح الثورة العراقية 1958م أولت العراق القضية الكردية اهتماما كبيرا من خلال الدستور الجديد الذي يعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن.[1]

كان الرئيس عبد الكريم قاسم يخشى من اقدام تركيا وإيران باقتسام شمال العراق والوقوف ضد العراق لذلك فسح المجال للأكراد بتكوين أحزاب سياسية وإصدار عفو عن الملا مصطفى البرازاني والسماح له بالعودة للعراق.

وبعد عودته للعراق تم تزويده بالمال والسلاح للقضاء على حركة الشواف[2]، وفي عام 1959م تم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أخذ يدعوا إلى الحكم الذاتي وإقرار ذلك في الدستور.

ومنذ عام 1961م بدأت الخلافات بين الأكراد والعراق بسبب تزايد أطماع الأكراد لذلك انقلب عليهم عبد الكريم قاسم ليدخل في صراع مع الجيش الكردي بقيادة البرزاني، حيث حقق الأكراد العديد من الانتصارات، ومن ثم بدأت إيران تفكر في استغلال ورقة الأكراد لصالحها، حيث جرت اتصالات سرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين شاه إيران الذي ساعد في استمرار المقاومة الكردية.[3]

---

[1] اسلام محمد عبد ربه المغير: مرج سابق، ص 66.

[2] الشواف: انقلاب عسكري في الموصل بقيادة العقيد عبد الوهاب الشواف ضد حكم عبد الكريم قاسم في 08 مارس 1959م، للتفصيل أكثر أنظر: ثورة الشواف اللواء حازم حسين العلي.

[3] اسلام محمد عبد ربه المغير، نفس المرجع، ص 67.

وهكذا استطاعت إيران أن تدعم الحركة الكردية عسكريا واعلاميا بالاضافة الى مناوراتها العسكرية على الحدود العراقية ووصل الأمر إلى حد إرسال عناصرها إلى داخل العراق بما في ذلك جهاز الاستخبارات الإيراني السافاك.[1]

ومع مجيء الحكومة الجديدة للعراق بعد ثورة 1963م استأنفت المفاوضات مع الأكراد انتهت بوقف إطلاق النار والتفاهم على ما يلي:

- إقرار الحقوق القومية للأكراد.
- إطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين وإصدار العفو الشامل.
- الشروع في تعمير المنطقة الشمالية.

ثم بعد ذلك تقدم مصطفى البرازاني بمجموعة من المطالب للحكومة العراقية منها الاعتراف بالنظام اللامركزي في المنطقة الكردية وتخصيص ثلث ورادات البترول للأكراد وتشكيل جيش من الأكراد في كردستان العراق وتعيين نائب لرئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وثلث الوزراء من الأكراد فكان رد الرئيس عبد السلام عارف الرفض فقرر البرزاني استئناف القتال عام 1965م ثم وافقت الحكومة العراقية على التفاوض مرة أخرى عام 1966م حيث استجابت للنظام اللامركزي في شمال العراق وانشاء جامعة كردية في السليمانية ومنح الوظائف المدنية للأكراد لكن لم توضع موضع التنفيذ لذلك استأنف القتال مرة أخرى.[2]

بعد إلغاء شاه إيران الاتفاقية 1937م في 1969م قام بتسليح الأكراد بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ثم تمت مفاوضات بين نائب الرئيس العراقي صدام حسين ومصطفى البرزاني في 11 مارس 1970م وتم فيها:

- الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية.
- مشاركة الأكراد في السلطة التشريعية والحكم.

[1] محمود رزوق أحمد، الحركة الكردية في العراق دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي (1918-1968)، ط1، 2014، عمان، المعتز للنشر، ص181.

[2] اسلام محمد عبد ربه المغير، مرجع سابق، ص 68.

- أن يكون أحد نواب الرئيس كرديا.

ورغم الاتفاق بين الأكراد والحكومة العراقية إلا أن هناك بعض النقاط التي كانت محل اختلاف تسببت في تدهور العلاقات بين الطرفين ومن أبرز النقاط المختلف فيها حقل نفط كركوك والموصل.

عمل الشاه على تزويد الأكراد بأسلحة متطورة بهدف اضعاف العراق هذا إلى جانب المناورات العسكرية الإيرانية على الحدود العراقية الإيرانية بهدف تشتيت القوات العسكرية العراقية، وقد نجحت إيران في تحقيق هدفها ألا وهو إنهاك القوات العسكرية العراقية، هذا ما جعل الحكومة العراقية تعرض على البرزاني الحكم الذاتي للأكراد وتقاسم حقول نفط كركوك لكن البرزاني رفض بضغط من إيران، ونتيجة لحالة الضعف التي وصلت إليها القوات العراقية تم توقيع اتفاقية الجزائر مارس 1975م.[1]

[1] اسلام عبد ربه المغير، مرجع سابق، ص 70- 71-72.

الفصل الثاني:
دراسة تاريخية لشط العرب

أولا: الدراسة الجغرافية

- الإطار الجغرافي للعراق وإيران.
- تحديد موقع شط العرب.
- الوضع الهيدرولوجي لشط العرب.
- الأهمية التجارية والاستراتيجية لشط العرب.

ثانيا: الدراسة التاريخية لشط العرب

- جذور الخلاف العراقي الإيراني على شط العرب

1.خلال العهد العثماني

- معاهدة ذهب 1639م.
- معاهدة أرضروم الأولى 1823م
- معاهدة أرضروم الثانية 1847م
- بروتوكول طهران 1911م
- بروتوكول الاسبان 1913م.

تشهد الحدود النهرية في العالم توترات مستمرة لعوامل جغرافية وطبيعية ومن بين الدول التي بها حدود نهرية العراق وإيران، والبلدين يفصل بينهما شط العرب الذي طرأت عليه تغييرات جغرافية وطبيعية وحتى بشرية كانت سبب في تغيير مجراه بسبب النحت والترسبات وبالتالي تغير في الحدود بين البلدين مما أدى إلى تأزم العلاقات في المنطقة، وهذا بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لشط العرب خاصة بالنسبة للعراق الذي لا يمتلك إطلالة بحرية كبيرة، لذلك تناولنا في بحثنا التعريف بشط العرب وكذلك الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والجذور لتاريخية للصراع.

أولا: الدراسة الجغرافية

- **الإطار الجغرافي للعراق وإيران:**

1. **العراق:** يقع جنوب غرب آسيا يحد شمالا تركيا وشرقا إيران وجنوبا السعودية- الكويت- الخليج العربي وغربا سوريا والأردن.

- **الموقع الفلكي:** يقع بين دائرتي عرض 29-38 شمالا وبين خطي طول 38- 48 شرقا، تبلغ المساحة 438317 كلم^2، طول الحدود العراقية: 56 كلم. طول الساحل: 56كلم^2 طول الحدود العراقية الإيرانية: 1200 كلم بما في ذلك البرية والنهرية.[1]

2. **إيران:** تقع غرب آسيا يحدها من الشمال تركمنستان- بحر قزوين- اذربيجان- أرمينيا ومن الغرب تركيا والعراق ومن الشرق أفغانستان- باكستان ومن الجنوب الغربي الخليج العربي.

الموقع الفلكي: تقع بين دائرتي عرض 24-40 شمالا وخطي طول 44-64 شرقا.

[1] فلاح جمال معروف، وآخرون، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016، ص21.

- **التحديد الجغرافي لشط العرب:**

يمتد شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات في منطقة القرنة على بعد 375 كلم جنوب بغداد ينحدر جنوبا إلى مصب الخليج على مسافة قدرها 204 كلم يصب في الخليج عند مدينة الفاو، (أنظر الملحق رقم 02) التي تعتبر أقصى نقطة في العراق. [1]

ويتباين عرضه من مكان لآخر، ففي منطقة القرنة معدل عرضه 250 م وفي منطقة العشار حوالي ما بين 9-18م سابقا وحاليا يتراوح عمقه ما بين 4-12م يسميه الفرس نهر أروندورد ويلفظ أرفف رود، يمر النهر بين الجزء الجنوبي للعراق، يصب فيه نهر الكارون الذي ينبع من إيران ويصب في شط العرب عند المحمرة حاملا معه الترسبات التي أدت إلى نشوء سد في الخليج العربي[2].

- **الوضع الهيدرولوجي لمجرى شط العرب:**

يتميز تصريف بشط العرب بتباينه سنويا وشهريا خلال السنة الواحدة ويرتبط هذا التباين بالأحوال المناخية لمنطقة تغذية أنهار دجلة والفرات وروافدهما والكارون، والتي تشكل الروافد الرئيسية المغذية لمياه شط العرب ويتأثر التعريف النهري للشط تبعا لتعريف الأنهار المغذية (دجلة- الفرات- الكارون) ويظهر اختلاف ملحوظ في التدفق العضلي والسنوي ويصل إلى أعلى مستوى في فصل الربيع (أفريل- ماي- جوان) وتختلف كمية التصريف من نهر لأخر.

يتأثر شط العرب بحركة المد والجزر في الخليج العربي وعلى طول مجراه ارتفاعا وانخفاضا وواقع مرتين في اليوم، إذ تلعب حركة المد والجزر دور مهما في طبيعة تصريف شبكة النهار حيث يمكن لموجة المد أن تتوغل إلى أعالي شط العرب والأقسام الدنيا من نهري دجلة والفرات هذا ما يجعل الانحدار بطيئا على مستوى سطح ماء شط العرب ويعيق جريان الماء نحو المصب مما يساعد على فيضان الماء على الجداول والبساتين وضفاف الشط؟

وتؤدي موجة الجزر إلى انحسار ماء البحر وبالتالي يزداد جريان المياه في شط العرب بزيادة الانحدار وانخفاض منسوب الماء فيه مما يؤدي إلى تصريف مياه الجداول.

[1] محمد طارق الكاتب، مرجع سابق، ص124.

[2] محمد طارق الكاتب، مرجع نفسه، ص125.

يمثل شط العرب المرحلة النهائية للمجرى المائي حيث وصل إلى مرحلة الشيخوخة بسبب انخفاض سرعة التيار وقلة الانحدار وكثرة الالتواءات النهرية وكثرة الترسبات التي ينقلها نهر الكارون وبالتالي لا يستطيع شط العرب نقلها إلى الخليج العربي لذلك تترسب على حواف النهر أو وسط مجرى النهر مشكلة سدود طبيعية مثل سد الفاو على الخليج العربي أو تكون على شكل جزر طموية مثل ام الرصاص– الشمشومية– أم الخصاصيف– الدواسر– الرملية– السنديا‌د، وغيرها هذه الجزر تعتبر أحد أسباب تغير الحدود السياسية خاصة عند مصب نهر الكارون إلى غاية دلتا شط العرب.[1]

يمتد مجرى شط العرب في وسط مياه الخليج العربي بحوالي 5 كيلومتر ناقلا مياهه بمعدل تصريف يعتمد على كمية وسرعة المياه الجارية تبعا لتدفق تصاريف الأنهار المغذية له.

لقد تدهورت مياه شط العرب من حيث خصائصها الكمية والنوعية وذلك بسبب قلة تصريف النهار المغذية له وبالتالي تأثير ظاهرة المد من الخليج العربي وصعود المياه المالحة إلى كل مجرى شط العرب وأطراف دجلة والفرات.[2]

– الأهمية التجارية والاستراتيجية لشط العرب:

تجلت أهمية شط العرب كمركز تجاري خاصة في العهد العباسي خاصة البصرة التي نالت شهرة كبيرة كمنطقة تجارية تستقطب السفن التجارية من الصين، الهند، لذلك أولته الدولة العباسية اهتمام كبير من توفير الحماية وتنظيم الطريق لتسهيل عملية التنقل للسفن عبر شط العرب نحو الخليج العربي، وعند اكتاف البرتغاليون لرأس الرجاء الصالح تغير طريق السفن عبر هذه القناة، وبدأت تبرز أهمية شط العرب بتأسيس بريطانيا لشركة الهند الشرقية البريطانية فبدأت في البحث عن طريق بحري يربط مستعمراتها فسيطرت على منطقة شط العرب

[1] كاظم وسن، محمد علي، خط التالوك ومشاكل الأنهار الحدودية دراسة جيومورفولوجية تطبيقية على شط العرب، مجلة أوراك، جامعة المتنبي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع4، م 14، 2021، ص ص3076–3888، ص13.

[2] التميمي محمد هاشم حسين، **شط العرب: دراسة في الجغرافيا التاريخية**، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ع22، 11، 2016، ص ص158–162، ص5.

لاختصار المسافة إلى بلاد الشام والبحر الحمر، وحتى روسيا والقيصرية كانت تريد التوغل نحو المياه الدافئة حيث كانت تعتبر شط العرب مركزا تجاريا عالميا.

وخلال القرن الثامن عشر ازدهرت البصرة من جديد مما جعل الرحلات البريطانية تزداد بمعدل كبير متخذة من شط العرب مركزا لشحن البضائع.

ومع افتتاح قناة السويس 1869م تراجعت الملاحة في شط العرب من جديد حيث صارت السفن تشق طريقها عبر قناة السويس إلى الهند، ثم عاد النشاط من جديد لشط العرب بعد اكتشاف النفط، خاصة مع وجود مرفأين هما المحمرة وعبادان.

هذا بالإضافة إلى ازدهار الزراعة حول شط العرب خاصة النخيل حيث توجد عند مصب النهر أكبر منطقة لبساتين النخيل في العالم، وكذلك ازدهار الحركة التجارية بما في ذلك نقل النفط، البضائع، الأشخاص وصيد الأسماك.[1]

- **جذور الخلافات الحدودية بين العراق وإيران:**

تعود جذور الخلاف الحدودي بين العراق وإيران إلى العهد الصفوي والعثماني وبالتحديد في القرن السادس عشر حينها كان النزاع قائما حول بغداد التي صارت محل صراع بين الدولة الصفوية الشيعية والدولة العثمانية السنية تخلل هذا الصراع العديد من المعاهدات والاتفاقيات منها: (أنظر الملحق رقم 03)

- **معاهدة ذهب 1639م:**

تم في هذه المعاهدة تحديد المناطق التي تعود إلى الدولة الصفوية والمناطق التي تعود إلى الدولة العثمانية منها ولاية بغداد ولاية بغداد وحصان وبدرة ومندلي ودرنة والأراضي والقرى الواقعة غرب قلعة زنجير وجميع الجبال المحيطة بهذه القلعة حتى الطريق المؤدي إلى شهرزور أما الدولة الصفوية فقد أعطى لها المناطق الواقعة شرق قلعة زنجير ومهريان، فمعاهدة 1639م لم توضع حدود تفصيلية بين البلدين.

[1] التميمي محمد هاشم حسين، مرجع سابق، ص5.

ونظرا لتجدد النزاعات والخلافات والحروب بين الصفوية والدولة العثمانية فقد ابرمت معاهدات أخرى منها:

1. معاهدة أرضروم الأولى 1823م:

تضمنت النقاط التالية:

- لا يجوز تدخل الدولة في شؤون الدولة الثانية، كما لا يجوز لإيران التدخل في شؤون الأكراد.
- أن يعامل الحجاج والزوار الإيرانيون كباقي رعايا الدولة العثمانية، وكذلك الأمر بالنسبة لتجار البلدين.
- لا يجوز استقبال الفارين من البلدين.
- تبادل السفراء بين البلدين كل ثلاث سنوات.

ومع ذلك بقيت الحكومة الإيرانية تتدخل في شؤون العراق خاصة منطقة الأكراد لذلك عقد معاهدة أرضروم الثانية.[1]

2. معاهدة أرضروم الثانية 1847م:

جاء بها:

- تنازل الدولتين عن أي ادعاءات مالية مترتبة على كل منهما.
- تعهد الحكومة الإيرانية بترك جميع الأراضي الواقعة في جنوب الغربي وكل ما لديها من ادعاءات في السليمانية.
- تعهد الحكومة العثمانية مقابل ذلك تنازلها للحكومة الإيرانية عن القسم الشرقي والذي يشمل جميع الأراضي الجبلية وتنازلها عن مدينة الحمرة وجزيرة عبادان والمرسى

[1] شاكر فلاح أسود، الحدود العراقية الإيرانية، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، د ن، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1970م، ص ص8-9.

والأراضي الواقعة على الضفة اليسرى لشط العرب مع حرية الملاحة فيه من مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال بين حدود الدولتين.

- تعهد الدولتين بتعيين لجنة الإقرار الحدود السابقة بين الدولتين.
- تعهد الحكومة العثمانية بمنح امتيازات للزوار الإيرانيين إلى الأماكن المقدسة وكذلك اعترافها بالقناصل الإيرانيين المعنيين في الدولة العثمانية.
- مراقبة الدولتان لحالات السلب والنهب التي تقوم بها العشائر غير المستقرة على الحدود، وكل ذلك تم عن طريق الوساطة البريطانية الروسية.

وقبل التوقيع على المعاهدة طلبت الحكومة العثمانية من الدولتين روسيا وبريطانيا تفسير بعض النقاط التي جاءت في نص المعاهدة.

وفي عام 1948م تكلفت لجنة الحدود البريطانية الروسية بالذهاب إلى بغداد وقامت بمسح الأراضي وتجولت في مناطق الحدود ثم توقفت بسبب اندلاع حرب القرم، وفي عام 1957م تمكن المساهمون الروس والبريطانيون في انجاز رسم الخرائط المطابقة للحدود ثم أرسلت للحكومة التركية والإيرانية. [1]

3. بروتوكول طهران 1911م:

نتيجة للشكاوي المتعددة من إيران عن انتهاكات الدولة العثمانية لمعاهدة ارضروم تم توقيع بروتوكول طهران في 21 ديسمبر 1911م تم فيه تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين لمعالجة مسألة الحدود حيث اجتمعت عام 1912م واختتمت اعمالها بعقد بروتوكول الاستانة عام 1913م بحضور بريطانيا- تركيا- ايران تم فيه توضيح الحدود بشكل مفصل وتأليف لجنة الحدود التي قامت بضبط الحدود بشكل مفصل استنادا لمعاهدة ارضروم عام 1914م. [2]

وقد شمل برتوكول الآستانة ما يلي:

[1] ضابط شاكر صابر، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصرة، بغداد، العراق، 1966م، ص56.

[2] ضابط شاكر صابر، مرجع نفسه، ص63.

- تعريف الحدود العراقية الإيرانية.
- تثبيت الحدود السابقة على الأرض من قبل لجان الحكومات الأربعة.
- لا يحق إجراء أي تعديل على الحدود المثبتة سابقا.

وقد جاء تحديد الحدود على الشكل التالي:

- تبدأ الحدود مع ضفة شط العرب اليسرى على طول المياه المنخفضة إلى غاية ميناء المحمرة ثم تتحول الحدود بخط مستقيم وسط مجرى المياه.

استمرت المشاكل بين العراق وإيران لعدة أسباب منها:

- ادعاء إيران أن معاهدة أرضروم الثانية عام 1847م فرضت عليها من طرف روسيا وبريطانيا، وكذلك بروتوكول الاستانة الذي منح العراق امتيازات كبيرة لم تنص عليها معاهدة أرضروم.
- أن هذا البروتوكول يحدد بعض الأماكن على الحدود بما لا يتفق مع الظروف الطبيعية والجغرافية.
- بروتوكول الاستانة لم يلق اجماع الأمة الإيرانية[1].
- تحديد الحدود في الجنوب كان لصالح العراق.

فكان رد العراق أن إيران اشتركت في لجنة تحديد الحدود 1850- 1852م وقد حاولت إيران استغلال اعترافها باستقلال العراق عام 1929م بالحصول على مكاسب في شط العرب فكان رد العراق الرفضي وعرض الأمر على عصبة الأمم في نوفمبر 1934م هذه الأخيرة اقترحت عليها الدخول في مفاوضات مباشرة، وتم اللقاء في 1935م حينها طلب الشاه 3 كيلومترات من شط العرب لتمكن المراكب الإيرانية الرسد فيها، واستمرت اللقاءات إلى غاية عقد معاهدة الحدود عام 1937م[2].

[1] شاكر فلاح أسود، مرجع سابق، ص ص13-14.

[2] ضابط شاكر صابر، مرجع سابق، ص100.

- **معاهدة سعد اياد 1937م:**

- الالتزام بتطبيق بروتوكول الاستانة 1913م من خلال محاضر جلسات لجنة الحدود 1914م.

- خط الحدود يمتد من ملتقاه (جزيرة شطيط) على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بالثالوك[1] شط العرب إلى غاية عبادان، فيتبع الخط الحدودي المحدد في عام 1914م.

- تشكيل لجنة لتثبيت الحدود سنة 1938م، حيث قامت بتنصيب دعامات حسب ما جاء في لجنة الحدود 1914م، ثم توقفت اللجنة بسبب انسحاب الطرف الإيراني.

- يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية لجميع البلدان، وتعود المداخيل على تكاليف الصيانة وتحسين طريق الملاحة.[2]

- تضمنت معاهدة 1937م جميع البنود الواردة في البروتوكول 1913م ومحاضر لجنة 1914م باستثناء التعديل الذي ورد في المادة الثانية والذي تم فيه تنازل العراق وتحويل بعض ملكية المياه الإقليمية إلى إيران حيث صارت حدودها عند نصف شط العرب أمام مينائي المحمرة وعبادان لمسافة 7.75كلم (أنظر الملحق رقم 01).

ويبقى الإشكال عالقا بسبب عدم تقيد إيران بالمعاهدة السابقة حيث طالبت بإدارة مشتركة لشط العرب وأن خط الحدود هو المجرى العميق للنهر وتستند في ذلك إلى:

- أن المادة الرابعة من معاهدة 1937م تنص على إدارة مشتركة للنهر بين العراق وإيران، في حين أن العراق تعتبر المادة الخامسة لم تشر إلى الإدارة المشتركة للنهر.

[1] خط الثالوك: Thaluogta هو مصطلح جغرافي بحري يستخدم في العراق دلالة على خط الحدود البرية في القانون الدولي بترسيم الحدود بين الدول، ويشير إلى أعمق نقطة في المجرى ويسمح لطرفي الحدود بالملاحة، أنظر: موقع مركز الروابط الدراسات الاستراتيجية والسياسية يوم: 2024/05/23، https://wwwrawabetceuter.com, archives .

[2] ضابط شاكر صابر، مرجع سابق، ص102.

- إدعاء العراق ملكية شط العرب يتعارض مع المبادئ والأمر موضوعة في برشلونة 1921م تحت إشراف عصبة الأمم ومخص ذلك أن في حالة وجود نهر حدودي فإن وسط النهر الحد الفاصل[1].
- أن مياه شط العرب متأتية اغلبها من نهر الكارون الذي ينبع من إيران وبالتالي فإن هذه المياه مياه إيرانية وبالتالي فإن لإيران الحق في شط العرب.
- أن لإيران مينائين مهمين في شط العرب هما عبادان والمحمرة ويلعبان دورا مهما في صادرات وواردات إيران.
- أن معظم السفن التجارية التي تدخل شط العرب تتوجه نحو إيران.

ونتيجة لهذه الأسباب بدأت إيران في إثارة المشاكل من خلال:

- مطالبة العراق بتقديم الحسابات عن مداخيل مصلحة الموانئ العراقية بينما ردت العراق على أن ذلك غير وارد في معاهدة 1937م وإنما إطلاع الحكومة الإيرانية عن الأعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة.
- خرق البواخر الإيرانية وخاصة الحربية نظام الملاحة في ميناء البصرة.
- دخول السفن الحربية الإيرانية إلى قناة الروكة وعدم امتثالها لنظام الملاحة.
- تدخل الجمارك الإيرانية في الأماكن العراقية.
- إجبار السفن التي ترسو في شط العرب على رفع العلم الإيراني بدلا من العلم العراقي.
- الامتناع عن دفع تكاليف الحضر والصيانة.
- انشاء ميناء خسر وأباد واعتباره ميناءا بحريا سابقا لخرمشهر وطلبت من الحكومة العراقية الاعتراف به 1959م بالرغم من أنه لا يلصح لأن يكون ميناءا بحريا.

ويعود تمسك العراق بشط العرب إلى العوامل التالية:

- أن العراق هو المسؤول منذ السابق على أعمال الصيانة والحضر في شط العرب.[2]

[1] شاكر فلاح أسود، مرجع سابق، ص ص99-100.

[2] شاكر فلاح أسود، مرجع سابق، ص ص102.

- امتلاك إيران خط ساحلي طوله 2000كلم وعليه موانئ عديدة يقع جزء منها في مناطق عميقة مثل ميناء خور موسى الواقع على مسافة 50 كلم شرق شط العرب.
- أهمية شط العرب ثانوية بالنسبة لإيران بينما للعراق تعتبر حيوية أو مصيرية لأنه المصدر الوحيد لتجارته الخارجية[1].

وهكذا بدأت السفن الإيرانية في مخالفة تعليمات سلطة الموانئ العراقية لتنظيم حركة الملاحة في شط العرب، وأخذت السفن الإيرانية في الدخول إلى شط العرب متجهة إلى ميناء خسروا اياد بحراسة الزوارق الحربية الإيرانية دون السماح للملاحيين العراقيين مرافقتها كما تقضضي التعليمات المتفق عليها، هذا عن حشد القوات العسكرية على طول شط العرب وتهديدها لأمن واستقرار العراق.

وفي اوت 1960م صرحت الحكومة الإيرانية أنها قد استحدثت مديرية للموانئ في عبادان، مخالفة بذلك ما جرى عليه التعامل منذ استقلال العراق فكان جواب الحكومة العراقية هي تطبيق أحكام معاهدة 1937م، وكذلك منع الملاحين العراقيين من قيادة ناقلات النفط في ميناء عبادان عندما يدخلون ويخرجون من شط العرب، وشمل هذا الأمر جميع شركات الشحن حينها أبلغت إيران العراق بأنها ستتولى المهمة عام 1961م هذا ما أدى إلى غلق مصفى عبادان وتعطيل شحن النفط الإيراني نتيجة رفض ربابنة البواخر ووكلاء الشركات استخدام ربابنة الموانئ الإيرانيين رغم تطمينات إيران العسكرية، ومع ذلك فقد أبدت العراق استعدادها للمفاوضات مع الطرف الإيراني هذا الأخر سمح للربابنة العراقيين بالإستمرار في عملهم في ميناء عيادان، فقد حدث اتفاق مبدئ بين العراق وبغداد 1961م ثم تأجل بسبب أوضاع إيران الداخلية.[2]

وفي فيفري 1969م زار وفد إيراني بغداد وحينها عرض الوفد العراقي مشاريع لتسوية المشاكل، فعاد الوفد الإيراني إلى طهران وأعلنت حكومة طهران أن معاهدة 1937م باطلة وصارت السفن التي تقصد الموانئ ترفع العلم الإيراني وحتى الأجنبية، ولما احتج العراق على ذلك واعتبره مساسا بسيادته على شط العرب، فكان الرد الإيراني على لسان وزير الخارجية في

[1] شاكر فلاح أسود، مرجع نفسه، ص104.

[2] إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص258.

19 افريل 1969م أمام مجلس الأمة الإيراني تكلم عن العلاقات العراقية الإيرانية وأطلق تسمية جديدة لشط العرب النهر الكبير (Rud arvand)، وان الحكومة العراقية لم تكن لها نية صادقة لتنفيذ ما جاء في معاهدة 1937م.

خاصة فيما يتعلق بالمادة الرابعة والخامسة، وأن العراق انفردت بإدارة شط العرب والاستئثار بعائداته، ومع كل هذا فإن الحكومة الإيرانية تعرب عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع العراق من أجل تثبيت خط الحدود على شط العرب أساس منتصف النهر، كما أكدت رغبتها في إنهاء حالة الطوارئ على طول خط الحدود.

لقد انكرت الحكومة العراقية المزاعم الإيرانية المتعلقة بعدم تنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة 1937م وكانت وجهة نظر العراقية كالآتي: "وحتى لو افترضنا جدلا أن العراق قد خرق نصوص المعاهدة كما تزعم السلطات الإيرانية، فهل سيكون من حق إيران القيام بإلغاء المعاهدة الغاءا انفراديا؟ أليس من واجبها اتباع قواعد القانون الدولي في هذا المجال بدلا من قيامها بهذا الإلغاء الانفرادي المفاجئ للمعاهدة".

وفي 09 ماي 1969م قدم المندوب الإيراني مذكرة إلى مجلس الأمن جاء فيها أنه بتاريخ 15 افريل 1969م أن العراق يدعي أنه الوحيد الذي يتمتع بالحقوق في شط العرب وطالب بإنزال السفن الإيرانية أعلامها في شط العرب.[1]

بناءا على ما تم تناوله في الفصل الخاص بشط العرب وخلاصة القول إن لشط العرب أهمية كبيرة وخاصة للعراق ولكونه نقطة حدودية بين العراق وإيران فقد زاد من تعقيد البلدين خاصة مع ازدياد التغيرات المرفولوجية لمجرى النهر الناتجة عن الترسبات، ومع اكتشاف النفط واتساع حركة الملاحة فيه زادت من حدة الخلاف.

[1] إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص ص260-261.

الفصل الثالث:
الوساطة الجزائرية في حل النزاع العراقي الإيراني "اتفاقية الجزائر 1975م"

أولا: المبادرات الديبلوماسية التي سبقت عقد اتفاقية الجزائر

1. الوساطة السوفياتية
2. دور الأمم المتحدة
3. الوساطة العربية

ثانيا: اتفاقية الجزائر 1975م

1. مضمون اتفاقية الجزائر
2. نتائج اتفاقية الجزائر
3. انعكاسات اتفاقية الجزائر على العلاقات الجزائرية العراقية

انطلاقا من موقف الجزائر الثابت المساند للحركات التحرر العالمية ودورها الريادي في المحافظة على السلم والأمن العالميين وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة سعت الجزائر محاولة حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق الوساطة وتقريب وجهات النظر وإيجاد صيغة تفاهم بين العراق وإيران لحل المشاكل العالقة وعلى رأس هذه المشاكل شط العرب وهو ما كان فعلا اتفاقية الجزائر 1975م.

أولا: المبادرات الديبلوماسية التي سبقت عقد اتفاقية الجزائر

على الرغم من أن الجزائر كانت البلد الذي أعلن فيه اتفاقية الجزائر عام 1975م وارتبط اسمها باسم البلد الذي انعقدت فيها، إلا ان الولادة الحقيقة لها كانت قبل ذلك التاريخ وذلك المكان، ولا نبالغ إن قلنا بأن اتفاقية الجزائر (أنظر الملحق رقم 04)، كانت من أنجح الوساطات التي حاولت حل هذا النزاع، وقد صنعتها ظروف إقليمية ودولية عديدة، كما أنها قد سبقتها جهود دبلوماسية من عديد من الدول سواء كانت عربية أو أجنبية وهذا بهدف التوصل إلى اتفاق عراقي– إيراني، يزيل التوتر بينهما ويحقق لكل منهما مصلحة مؤكدة، ولا سيما أن التاريخ يشهد للدولتين بتاريخ مليء بالعنف والكراهية فالاختلافات بينهما عميقة: أيديولوجية، سياسية، إقليمية، جيو سياسية، وهذه السمة البارزة في العلاقة بين حكومة البعث نظام الشاه الإيراني كما قام كل من العراق وإيران بمحاولات لإسقاط الأخرى ووضع المكائد للقضاء عليها/ فإيران استخدمت سفارتها في بغداد كمركز لإحاكة المشاكل ضد النظام البعث، وذلك بنشر الدعايات المعادية لذلك النظام من خلال راديو الأهواز، فضلا عن استغلالها للمشكلة الكردية في هذا الكيان العراقي وعدم استقراره، وفي الجهة الأخرى قام العراق بطرد الآلاف المقيمين الإيرانيين في العراق، وإغلاق الحدود بوجه من اعتادوا زيارة العتبات والأماكن المقدسة في النجف والكربلاء.

كما قام العراق أيضا بتغيير اسم منطقة خوزستان إلى عربستان نسبة إلى نسبة العرب فيها وغير تسمية الخليج الفارسي إلى الخليج العربي واستخدامه للسفارة العراقية في باكستان

كمركز لدعم الانفصاليين البلوش[1] في إيران[2]، وكما ذكرنا سابقا أن اتفاقية الجزائر قد سبقتها العديد من الجهود الديبلوماسية من العديد من الطراف محاولة منها لأنهاء هذا النزاع تداركا لوقوع حرب دامية بين البلدين، وسنحاول ذكر أهمها في نقاط موجزة وهي:

1. الوساطة السوفياتية:

ترجع الوساطة السوفياتية إلى عام 1973م، وهذا عندما اقنع رئيس الوزراء السوفياتي "نيكولا بودوغورني"[3]، الحكومة العراقية بضرورة حل الخلافات مع إيران إلا أنها نجحت نسبيا في أن تجمع بين وزير الخارجية العراقي" مرتضى سعيد عبد الباقي"، ووزير الخارجية الإيراني" عباس خلعتبري"[4] في جنيف، ومن أهم محاور المحادثات بين الوزراء هي موضوع شط العرب، واحتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي، بالإضافة إلى التطرق للمساعدات التي قدمتها إيران للأكراد في العراق وبالرغم من المساعي الديبلوماسية التي قامت بها الاتحاد السوفياتي إلا أن هذه المحادثات فشلت لأن كل من العراق وإيران يريد السيطرة على شط العرب وتمسكها به، ظف إلى ذلك المسألة الكردية كانت من أسباب فشل هذه المحادثات.[5]

---

[1] تقع بلوشستان جنوب شرقي إيران، يقطنها البلوش الذين ينتمون للمذهب السني، ويعد إقليم بلوشستان في إيران امتدادا لإقليم بلوشستان الكبرى الذي يمتد في غربي باكستان، حول موضوع الدعم العراقي للبلوش (أنظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي" التاريخ المعاصر بلاد العراق" 1924-1941، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، ص65.

[2] فلاح خلف محمد، المرجع السابق، ص 123.

[3] نيكولاي بدوغورتي: رجل سياسي روسي الصل عمل في مجال الهندسة، وتقلد العديد من المناصب المهمة في الحزب الشيوعي السوفياتي وتقلد منصب رئاسة الوزراء من سنة 1965م إلى 1977م، محمد خلف فلاح، المرجع السابق، ص107.

[4] عباس خلعتبري: من مواليد عام 1913م، تلقى تعليمه في باريس وحصل على درجة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، عين في وزارة الخارجية عام 1942م، وتدرج في المناصب حتى أصبح وكيلا لوزارة الخارجية ثم وزيرا للخارجية في عهد وزارة زاهدي التي شكلها بعد سقوط حكومة مصدق عام 1953م، ثم تولى حقيبة وزارة الخارجية مرة ثانية في عهد حكومة أمير عباس هويدا التي شكلها عام 1965 والتي استمرت حتى عام 1977، احتفظ بمنصبه هذا حتى عام 1978م، اعتقل في عام 1979، في اثر قيام الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه في إيران وأعدم في نيسان من العام نفسه(المرجع نفسه، ص76).

[5] نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، العلاقات السياسية العراقية السوفياتية 1972م-1980م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والمعاصر، جامعة ذي القار، قسم التاريخ، العراق، 2014م، ص75-76.

2. دور الأمم المتحدة:

قامت هيئة الأمم المتحدة بالتدخل السياسي بين الدولتين جراء الذي تقدم به العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 12 فيفري 1974م، بشأن العدوان الإيراني على أراضيه، وقد قام مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة خاصة في 16 فيفري 1974 م للنظر في تطورات الوضع على الحدود العراقية–الإيرانية، وخلال هذه الجلسة ندد الممثل العراقي في المجلس" طالب شبيب" بالاعتداءات الإيرانية على الأراضي العراقية منذ 10 جانفي، كما أكدت تمسك بلاده العراق شرعية معاهدة 1937م وانها غير قابلة للتغيير هذا ما جعل الأمم المتحدة تقوم بإنشاء محطات انصات الكترونية عليها، أما المندوب الإيراني" فريدون هويدا" الذي زعم بأن الاشتباكات على الحدود وقع على الأراضي الإيرانية وليس العكس وهدد باستخدام القوة ضد العراق باعتبار انه مركز المؤامرات والفتن في المنطقة.

وفي 28 فيفري كلف المجلس إلى السكرتير العام للأمم المتحدة" كورت فالدهايم" دراسة المشكلة بين البلدين وتعين ممثل شخصي عنه لزيارة المنطقة الحدودية المتنازع عنها وشط العرب وتقديم مذكرة بهذا الشأن، كما اتخذ المجلس في 7 مارس قرارا يوصي بوقف إطلاق النار بين الجانبين ومتابعة النزاع العراقي الإيراني لمنع حدوث أي اشتباكات أخرى حول شط العرب، وسماع كل من الطرفين وتعليماته حيث قام "كورت فولدهايم" بدوره تقديم التقرير المذكور إلى مجلس المن الدولي في 21 مارس 1974م، فأصدر المجلس قراره المرقم 348 في مارس 1974م والمتضمن قرار المبعوث الدولي فضلا عن اتفاقية الطرفين على النقاط التالية:

- ✓ أن يلتزم كل من الطرفين بقرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه مجلس المن الدولي في 7 مارس 1974م.[1]
- ✓ أن يلتزم كل من الطرفين بسحب قواته العسكرية المتمركزة على طول الحدود بموجب تنظيم يتفق عليه الطرفان.
- ✓ محاولة تسوية النزاعات بين الطرفين.

[1] راضي داوي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية–الإيرانية "1963م–1975" دراسة تاريخية سياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، بغداد، العراق، 2007، ص 128–129.

3. الوساطة العربية:

تدخل في النزاع العراقي–الإيراني العديد من الوساطات لحل هذا النزاع ولم تبقى الدول العربية بمنأى عن هذا النزاع، إنما حاولت التدخل فيه ومحاولة حله لأن هذا النزاع بين قوميتين، قومية عربية تمثلها العراق وقومية فارسية تمثلها إيران وبين دولتين اسلاميتين أي صدام يرتكز على الخلاف العرقي بين الطرفين من هنا شاركت في هذه الحرب دول عربية تؤيد العراق وانطلاقا من الارتباط القومي واستنادا إلى ميثاق الدفاع العربي المشترك ودول أخرى لها مصالح مع إيران سواء كانت عربية او كانت معادية للعروبة.[1]

وبذلك أوكلت مهمة الوساطة العربية، لكل من الرئيس أنور السادات وملك المغرب الحسن الثاني والملك الأردني حسين طلال، في مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط الذي عقد في أكتوبر عام 1974م، اذ اتخذ المؤتمرون قرار الوساطة بالإجماع وذلك بعد ان قدم صدام حسين شكايته ضد إيران خلال ذلك المؤتمر، حيث سارع أنور السادات التي كانت له علاقات طيبة مع شاه إيران، والذي أمل من خلالها أن توسطه لإنهاء النزاع بين العراق وإيران، وقام بإرسال مندوبه "اشرف مروان" إلى عاصمتي البلدين في أكتوبر عام 1974م، وبعد لقائه بصدام حسين الذي أبلغه باستعداده التام لتقديم التنازلات لإيران بشأن حقوق الملاحة في شط العرب شريطة وقف المساعدات الإيرانية للأكراد، لكن انعدم الثقة بين الطرفين جعلت الوساطة تفشل.[2]

ثانيا: اتفاقية الجزائر 1975م

شهدت العلاقات العراقية–الإيرانية توترا واضحا منذ ديسمبر 1973م بسبب المصادمات التي وقعت على الحدود بين الدولتين، والتي حصل كل طرف مسؤوليتها الطرف الآخر، وبفشل جميع الوساطات لحل النزاع القائم بين العراق وإيران، قامت الجزائر بالوساطة والتدخل من أجل فك هذا النزاع الذي دام طويلا.

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992، ص256–257.

[2] محمد فلاح خلف، المرجع السابق، ص 125–126.

1. مضمون اتفاقية الجزائر:

كانت اتفاقية الجزائر من أنجح الوساطات العربية والأجنبية التي قامت بها الدول لتخفيف النزاع العراقي–الإيراني والتأثير عليه، وقد تجلى هذا الأثر بشكل واضح في الدور الذي أدته الجزائر، وذلك ليس لأنه نجحت فقط في الجمع بين صدام حسين[1] والشاه محمد رضا بهلوي[2] وجها لوجه فحسب، بل لأنها أسهمت في اتضاح المشروع الذي تمت بلورته في مؤتمر إسطنبول وما تلته من اجتماعات بين ممثلي الجانبين العراقي والإيراني، والذي تم إعلانه على أرضها (أنظر الملحق رقم 05)، فقد كانت الجزائر الطرف الثالث الذي أخذ صفة الشاهد المراقب على تنفيذ ذلك الاتفاق.[3]

عقد اجتماع رؤساء منظمة الأوبك في مارس عام 1975 في الجزائر، وقد واجه النظام البعثي في العراق العديد من الأزمات إثر فشله في القضاء على الأكراد، هذا ما أدى بالرئيس الجزائري هواري بومدين الذي كان يرأس منظمة الأوبك أن يتوسط لحل الخلاف بين إيران والعراق، وقد أبلغ الشاه بأن صدام حسين أخبره بأنه سيستغل مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) الذي كان سيعقد في الجزائر من أجل التوصل إلى حل للمشاكل واتفاق واضح مع شاه إيران.[4]

---

[1] صدام حسين: هو عربي سني، من قرية العوجة الفقيرة نسبيا في منطقة تركيب بالعراق والمشهورة بانتساب أبنائها إلى الحنيش، ولد في 28 أفريل عام 1937، عاش في فقر مدقع عمل في اشغال بسيطة حصل على ما يكفي هذا العام على الأقل في المرحلة الثانوية والبدايات الجامعية، اشتهر بذاكرته الفتوغرافية حيث أنه يحقق بسرعة أدق التفاصيل، بدأ في العمل السياسي التنظيمي والسري مبكرا متأثر بحالة خير الله كفاح أستاذ المدرسة والضابط السابق في الجيش العراقي، في 1969 لعب صدام حسين ابن 32 سنة دورا كبيرا في بناء أجهزة السلطة التي أوصلت إلى مناخ الاستقرار الذي شهده العراق الذي شل انقلاب 1968.....، (انظر: كمال ديب، موجز تاريخ العراق" من نورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثالثة، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2013، ص 101–102.

[2] الشاه بهلولي: ولد في عام 1919 في مدينة طهران، أنهى دراسته الدولية فيها ثم سافر إلى أوروبا عام 1926 وعاد إلى بلاده عام 1936 ليلتحق بكلية الضباط في طهران حيث تخرج منها في حزيران 1938 برئية ملازم، تولى زمام السلطة في إيران عام 1914 بعد تنازل والده رضا بهلولي، سقف حكمه الشهشاهي بقيام الثورة الإسلامية في 1979(انظر راضي دواي الخزاعي، المرجع السابق، ص128).

[3] محمد فلاح، المرجع السابق، ص 79–80.

[4] غلام رضا نجابي، التاريخ الإيراني المعاصر، إيران في العصر البهلولي، ترجمة عبد الرحيم الجمراني، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2008، ص 334.

توجه صدام حسين لحضور الاجتماعات بدلا من الرئيس أحمد حسن البكر، مساء الثالث من مارس عام 1975 وقد تم نزوله في مطار الدار البيضاء بعد دقائق من وصول الشاه إيران إليه، وتم استقبالهما من طرف الرئيس الجزائري هواري بومدين في المطار[1]، وقام هذا الأخير بمحاولات ومحادثات لحل النزاع والوصول إلى حل يرضي كلى الطرفين مع عدم المساس بوحدة التراب الوطني لكليهما.

وقع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والشاه الإيراني محمد رضا بهلوي في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من مساء يوم 15 مارس بتوقيت بغداد على اتفاقية انهاء المشاكل المعلقة بين العراق وإيران وتم بحضور الرئيس هواري بومدين بقصر الأمم بالعاصمة الجزائرية.[2]

اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين وبإدارة مخلصة من الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لجميع المشكلات القائمة بين بلديهما، وتطبيقا لمبادئ التراب الوطني وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين[3]، وقسمة مياه النهر من اجل مراقبة الملاحة فيه وتم تثبيت تلك التسوية بعد ثلاث سنوات من معاهدة بغداد، كما نصت هاته الاتفاقية على أن يمتلك كل بلد صفته الخاصة ب وعدم المساس بوحدة التراب البلد الآخر.[4]

وقد تلا السيد عبد العزيز بوتفليقة[5] وزير الخارجية الجزائري البلاغ المشترك الصادر عن محادثات الجانبين حول هذه المسألة وفيما يلي نص البلاغ المشترك:

---

[1] محمد فلاح خلف، المرجع السابق، ص80.

[2] اتفاق العراق وإيران على حل كافة المشاكل بين البلدين، جريدة الثورة العراقية، العدد 2274، 7 مارس 1975م.

[3] شاكر محمود، المرجع السابق، ص448.

[4] بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر 1945م-1991م، ترجمة: يوسف ضومط، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1993م، ص513.

[5] عبد العزيز بوتفليقة: رجل سياسي جزائري الأصل، ولد في 2 مارس 1937م، دخل مبكرا لخضم النضال من اجل القضية الجزائرية، التحق في نهاية دراسته الثانوية لصفوف جبهة التحرير الوطني وهو في 19 من عمره، حيث أصبح ضابط في المنطقتين الرابعة والخامسة، وبعدها بهيئة الأركان بالغرب، وفي سنة 1962 أصبح عضوا في أول مجلس تأسسي وطني، ثم عين وزيرا للخارجية، وفي 15 أفريل 1999 انتخب رئيسا للجزائر، وفي سنة 17 سبتمبر 2021 توفي (ينظر: موقع

"أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك في عاصمة الجزائر وبمبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين محمد بهلوي شاه إيران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس القيادة الثورة واجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران، وذلك لبحث الحلول ومحاولة الوصول إلى حلول ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية لفك النزاع بين البلدين وبدء صفحة جديدة خالية من النزاعات وبشرط ان تكون هذه الحلول ترضي الطرفين".[1]

وبعد ظهر يوم الخميس المصادف للسادس من مارس عام 1975م أعلن الرئيس هواري بومدين في نهاية الاجتماعات قمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، أن العراق وإيران قد توصلا بشأن الخلافات التي كانت قائمة بينها، واتفقا على نقاط رئيسية هي:

أولا: اجراء تخطيط نهائي لحدودها البرية بناء على اتفاق القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود سنو 1914.

ثانيا: تحديد حدودهما النهرية حسب خط الثالوج، أي أعمق النقاط وسط النهر.

ثالثا: بناء على هذا سعيد الطرفان الآمن والنقطة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على إجراء رقابة مشددة على حدودهم، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل المشكلات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعا: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر (أنظر الملحق رقم 06)، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تضييق هذه القرارات.[2] وقد قرر الطرفات إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار الصادقة وذلك على الخصوص بإزالة جميع العوامل السلبية التي تعكر علاقتهما وتبادل وجهات النظر المصلحة والمشتركة بطرق سلمية وتفاوضية وتنمية التعاون المتبادل كما يعلن الطرفان العراق وإيران أن تبقى المنطقة الحدودية في مأمن من

رئاسة الجمهورية، لندن، رسمية عن عبد العزيز بوتفليقة) اطلع عليه يوم 11ماي 2024 على الساعة 18:21، الموجود على الرابط http ://www.el mouradia.dz/arabe/presideut/biographieé/14

[1] اتفاق العراق وإيران على حل كافة المشاكل بين البلدين، جريدة الجمهورية العراقية، العدد 2274، 7 مارس 1975.

[2] محمد شاكر، المرجع السابق، ص 488-449.

التدخلات الاجنبية وعدم السماح للدول الطامعة في استغلال هاته المشاكل من أجل تلبية مصالحها.[1]

وجواز دراسة وتفحص البنود الأربعة توضح بأنها فصلت وفقا لمقاس الأهداف التي كان يتطلع لها الطرفين من عقد ذلك الاتفاق وتمكين صدام حسين من القضاء على التمرد الكردي وذلك بعد أن يتوقف الشاه الإيراني عن تقديم المساعدات فالمادتان الأولى والثالثة تعني تخلي إيران عن بضعة كيلومترات على الشريط الحدودي مع العراق للأكراد، بصفة عامة والمقاتلين بصفة خاصة، أما المادة الثانية من الاتفاقية فتعني تلبية طموحات الشاه في شط العرب بعد ان وافق صدام حسين على أن يشير الخط الحدودي في الشط المذكور على أو وفق خط الثالوج، فيما كانت المادة الرابعة من الاتفاقية بين البلدين[2] توضح استعداد العراق لتقديم تنازلات وحيث أنه لم يرد أي إثارة لمطالبة العراق بالجزر الثلاث التي تحتلها إيران في الخليج، فإن ذلك يعني من الوجهة الواقعية التسليم بضم إيران لهذه المناطق[3]، كما دلت نفس المادة على تذكير الطرفين بأن الحصول على أي مكسب مهما كان نوعه يكون مصحوبا بدفع ضريبة عنه ومنال لذلك أن امتلاك إيران لأجزاء من شط العرب وامتيازات جديدة فيه تكون ضريبة التخلي والامتناع عن دعم الأكراد لزعزعة استقرار العراق، بينما كانت ضريبة قضاء صدام حسين على الحركة الكردية المدعومة تخليه عن سيادة العراق الكاملة على شط العرب لصالح إيران، وإن رفض إحدى الطرفين طلب الآخر أو الاتفاق المعقود بينهما يفسخ العقد ويلغي وهذا ما يعني إلزام الطرفين وإجبارهما بالتقيد ببنود الاتفاق.[4]

ولذا ضمان سيرورة اتفاقية الجزائر ونجاحها قرر القيام باجتماع آخر لوزراء الخارجية من العراق وإيران وبحضور وزير خارجية الجزائر بتاريخ 15 مارس 1975م في طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة الإيرانية–العراقية التي أسست من أجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها سابقا وطبقا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر

[1] المرجع نفسه، ص449.

[2] فلاح محمد خلف، المرجع السابق، ص 89–90.

[3] فاضل رسول، المرجع السابق، ص22.

[4] فلاح محمد خلف، المرجع السابق، ص92.

اجتماعات اللجنة إذا اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران[1] وهي لجنة وزارية ثلاثية تتكون من وزراء خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، والعراق سعدون حمادي، ومن طرف إيران عباس خلعتبري، وكانت أولى اجتماعات اللجنة في الخامس عشر من مارس 1975م في طهران[2] وقد تمخض عن اجتماعات اللجنة في السابع عشر من نفس الشهر ما عرف ببروتوكول طهران والذي تقرر فيه تأليف ثلاث لجان مختلطة(عراقية–جزائرية–إيرانية) الأولى كانت لتخطيط الحدود البرية بين البلدين وفقا لبروتوكول القسطنطنية عام 1913م ومحاضر لجنة التخطيط الحدود عام 1914.

أما اللجنة الثانية فقد كانت لتحديد الحدود المائية بين البلدين على أساس خط الثالوج واللجنة الثالثة كانت للرقابة على الحدود ومنع التسلل والتخريب، كما ذكر في جريدة الثورة العراقية:" بأن الدكتور حمادي رحب في بداية الاجتماع بالسيدين وزير خارجية إيران والجزائر وأعضاء الوفدين وعبر عن أمله في أن يتم التوصل إلى نتائج إيجابية بصدد تنفيذ بنود اتفاق الجزائر من خلال أسس العمل التي تم التوقيع عليها في الاجتماع الأول المنعقد في طهران"، كما صرح وزير الخارجية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة:" أن العراق وإيران والجزائر وضعوا في اجتماعهم الأول في طهران الخطوط العريضة لسير عمل اللجان المنبثقة من اتفاق الجزائر، وأضاف أن حكومة الجزائر تتابع باهتمام سير أعمال اللجان وقال انني سعيد جدا لما تناهى إلى سمعي عن الجهود الجبارة التي يبذلها أعضاء اللجان من عراقيين وإيرانيين وجزائريين في سبيل إنجاح المهام المناطة بهم[3].

2. نتائج اتفاقية الجزائر:

وبنظرة نقدية لبنود اتفاقية الجزائر 1975م المبرمة بين الدولتين العراق وإيران نخلص إلى مجموعة من النتائج والملاحظات ويمكن ذكرها كالآتي:

[1] محمد شاكر، المرجع السابق، ص449.

[2] جريدة الثورة العراقية، العدد 2022، 1975/03/16.

[3] جريدة الثورة العراقية، العدد 2075، 1975/05/15.

- ✓ أدت هذه المعاهدة إلى وقف الاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية، فضلا عن توقف الأكراد في شن هجماتهم ضد الجيش العراقي في شمال العراق، وذلك بسبب انقطاع الدعم والاسناد الذي كانت تقدمه طهران لهم.[1]
- ✓ القضاء على الحركة الكردية المسلحة، حيث تعتبر من اول النتائج لعملية تطبيق البنود التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الجزائر بين صدام حسين والشاه[2]، فحال عودته من الجزائر وقبل أن يكتب اتفاقه مع صدام حسين على الورق، ليأخذ بشكل المعاهدة أمر الشاه محمد رضا بهلولي بوقف جميع المساعدات المقدمة للأكراد، واغلاق الحدود بأسرع وقت ممكن بين العراق وإيران، حيث كانت هذه الاتفاقية بمثابة السكين التي طعنت بها الحكومة الإيرانية الحركة الكردية، فخلال ثمانية وأربعين ساعة من توقيعها سحب الإيرانيون قواتهم ومدافعهم وانهارت الحركة الكردية.[3]
- ✓ كما اعقب التوقيع على اتفاقية الجزائر تغييرات كبيرة في المسار العام لسياسة الحكومة العراقية على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- ✓ أدى القضاء على الحركة الكردية المسلحة بعد اتفاقية الجزائر إلى تقوية مركز حزب البعث في الحكم، ولما لم يعد هناك خطر كردي على السلطة، وبالتالي لم يعد ضرورة لوجود شريك في السلطة حتى لو كان ذلك الشريك ضعيفا، فالبعثيون قرروا بعد قمع الأكراد التوجه صوب الأفراد بالسلطة في البلاد عبر مجموعة من الخطوات كان أولها تصفية الحركة الشيوعية في العراق، وذلك باتهام الحزب الشيوعي باتخاذ الجبهة الوطنية سلما للقفز على السلطة.[4]

وبدأت المضايقات والاعتقالات تتصاعد ضد أعضاء الحزب الشيوعي، جرت اغتيالات كبيرة للعديد من قادته، وكوادره عن طريق الدهس بالسيارات أو إطلاق الرصاص ادعت

---

[1] محمد خلف فلاح، المرجع السابق، ص95.

[2] عمر نافع نوري نضيف الحديبي، موقف مصر من قضايا الشرق العربي1967-1978، رسالة شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأبيار، العراق، 2010، ص 211.

[3] نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، المرجع السابق، ص90.

[4] محمد خلف فلاح، المرجع السابق، ص 108-109.

المصادر الحكومية بأنها حوادث مؤسفة، والذي قام بها مجهول الهوية وغير معروف "وان هذه الاحداث مجرد أحداث عادية لا يوجد من تسبب بها وإن وجد فقد يكون غير معروف".[1]

وكان لاتفاقية الجزائر تأثيراتها، في تحديد وتوجيه سياسة العراق الخارجية، فبعد توقيعها بوقت ليس بقصير، تغير العداء المتبادل الذي كان يسود العلاقات بين البلدين العراق وإيران، حيث تبدلت بشكل ملحوظ منذ اتفاقية الجزائر وأصبحت تتسم بطابع الودية والتقارب وتمثل ذلك في تبادل الزيارات الودية والشروع في عقد الاتفاقيات بينهما وتغيرت ما كانت عليه أنفا.

وعلى نفس المستوى تبدلت حالة الجفاء وعدم التقارب التي كانت تتسم با العلاقات بين العراق وإيران والسعودية، وتعود أسباب هذا العداء بين البلدين في أن السعودية كانت تشكل أحد الحلفاء الأساسية للولاية المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج، أيضا كونها تربطها علاقات وطيدة ودية مع إيران، لكن توقيع اتفاقية الجزائر سنة 1975 جعلت هذا الجفاء يختفي وتحل محلها سياسة التقارب وتبادل الزيارات والوفود وعقد العديد من الاتفاقيات التي تخص الأمن المتبادل فيما بينهما.

ولعل أهم نتائج اتفاقية الجزائر أنها أزالت الغموض حول زيف الادعاءات العراقية في رفع الشعارات القومية وأظهرت التناقض الواضح بين مبادئها القومية وبين مصالحها الشخصية، اذ لم تنجح الشعارات القومية التي أطلقها في الدفاع عن عروبة الخليج والوقوف بوجه المطامع الإيرانية، وذلك من خلال جذب دول الخليج بجانب العراق ابان حربه على الأكراد ومطالبته للدول العربية باتخاذ موقف رافض ومعادي من احتلال إيران للجزر الثلاث ولكن هاته الجهود في اقناعهم للوقوف معها باءت بالفشل.[2]

3. انعكاسات اتفاقية الجزائر على العلاقات الجزائرية العراقية:

تعتبر اتفاقية الجزائر بمثابة صفقة سرية ابرمها الشاه الإيراني وصدام حسين في الجزائر من أجل التفاهم ومحاولة إيجاد حلول جذرية للمشاكل القديمة بين البلدين خاصة النزاع القائم

[1] محمد فلاح خلف، المرجع السابق، ص98-99.

[2] المرجع نفسه، ص119.

على شط العرب الذي كان من أكبر مسببات النزاع العراقي الإيراني، كونه يمثل منطقة استراتيجية مثلى.

ومن منطلق أن هذه الاتفاقية كانت بمثابة حل جذري ونهائي لمشاكل الحدود بين البلدين، حيث كانت تأثيراتها كبيرة على مستقبل العلاقات الجزائرية العراقية، فكما نعلم أن العلاقات في هاته الفترة هي علاقات متينة وقوية على جميع الأصعدة، لهذا تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة قفزة نوعية لتوطيد العلاقات بين البلدين وخاصة في المجال السياسي، حيث زادت ترابطا وتكاتفا.

وفيما يتعلق بانعكاساتها وما هو متوفر من وثائق قليل ولا يفصل في هذا الموقف بسوى أن هناك إشارات إلى أن وزير الخارجية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أشار في مذكرة خاصة إلى أن الجزائر تريد أن يكون لها دور في تطبيق بنود الاتفاقية وإن الجزائر أكدت بان ثمة إشكاليات وقيود في مسألة الأكراد.[1]

وثمة وثيقة بريطانية سرية للغاية نشرتها جريدة" الشرق الأوسط للندية" في عددها الصادر في 27 أوت 2007م وتحمل الرقم 80 والمؤرخة في 8 أفريل سنة 1975م، وهي عبارة عن مذكرة مرسلة من " بي كي وليامز" إلى مستر "ماكلوني" من الخارجية البريطانية والمذكرة تحمل عنوان:" مذكرة جزائرية على الاتفاق بين إيران والعراق"، ومما جاء في هذه المذكرة ابراز دور الجزائر في هذه المبادرة الإنسانية من أجل حماية الشعبين العراقي والإيراني ومنع حدوث حرب دامية بين الطرفين.

ومن المؤكد ان العراق وإيران هما بلدان كانا يمتلكان علاقات قوية مع الجزائر رحب بالموقف الجزائري وعملا من أجل أن تظل الجزائر "عراب" تلك الاتفاقية التي أثارها واضحة على كلا البلدين من حيث أن الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق انهارت بعد ان رفعت إيران الدعم العسكري عنها، كما ان العراق اعترف بأن خط الثالوج في شط العرب هو الذي يفصل بين العراق وإيران ويعتبر بمثابة الحدود الرسمية بين البلدين.[2]

[1] إبراهيم خليل العلاف، تقرير انعكاسات اتفاقية الجزائر، 1975م على العلاقات الجزائرية العراقية، جامعة الموصل، العراق، ص1.

[2] المرجع السابق، ص1.

وكما وصف الرئيس الجزائري هواري بومدين هذه الاتفاقية:" بأنها حدث تاريخي بالغ الأهمية، لا لمجرد مساسها بالعلاقات الإيرانية–العراقية، بل بالنسبة لمجمل المنطقة العربية، وفي اعتقادي فإن آثار هذا الحدث ستتجاوز حدود البلدين، بل حدود المنطقة العربية"، وهذا لأنها تعتبر بمثابة خطوة مهمة لثبات الأمن والحفاظ على منطقة الخليج العربي.[1]

وبالرغم من أن اتفاقية كان لها صدى حسن على العلاقات بين الجزائر والعراق إلا أنه بعد مدة زمنية قصيرة تم إلغاؤها من طرف صدام حسين (أنظر الملحق رقم 07)، وفي لقاء مع الرئيس الشاذلي بن جديد صرح أنه كون الجزائر لا تملك حدودا مع العراق أو مع إيران، إلا أنها أخذت على عاتقها حل هذا النزاع والوساطة فيه، فقد كان موقف الجزائر واضحا منذ البداية، بأن العالم الإسلامي وخاصة إيران تمثل عمقا استراتيجيا للأمة العربية، وأكد على استعداد الجزائر لوقفها النزاع، والمدهش هنا قول صدام حسين: ان واجب الجزائر أن تقف إلى جانب العراق باسم الاخوة العربية"، ولهذا ذكره بالاتفاق الذي وقعه مع الشاه إيران في الجزائر سنة 1975م، تحت رعاية هواري بومدين وسوى بموجبه مشكلة " شط العرب"، أجابه قائلا:" لقد مزقته"، وهذا ما أدى بالرئيس الشاذلي بن جديد إلى تكليف وزير الخارجية وعضو المكتب السياسي محمد الصديق بن يحي[2] للشروع في الوساطة بين البلدين، الذي عرف بدهائه وقدرته على الاقناع حيث قال:" لقد نجحت في اطلاق الرهائن الأمريكيين العام الماضي، ولا انتظر منك الفشل هذه المرة الإيرانيون يثقون فيك وعليك ان تقنع صدام حسين هذه المرة بالعودة إلى اتفاقية الجزائر سنة 1975م" واثر ذلك قبل صدام حسين المفاوضات واستعداده الكامل في ارجاع السلام للمنطقة العربية.

[1] فلاح خلف الله محمد، المرجع السابق، ص 120–123.

[2] محمد الصديق بن يحي:" ولد في جانفي 1930، زاول دراسته حتى تخرجه من جامعة الجزائر، شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، ثم عضوا في الحكومة المؤقتة، شارك في مفاوضات ايفيان وحصل ونال على اعجاب الفرنسيين بسبب حنكته دهائه، لقب "بثعلب الصحراء"، عين وزيرات للخارجية سنة 1979م، ينظر: الموقع الالكتروني، تمت الزيارة: 2024/05/03 على الساعة 21:23، المتاح على الرابط http.mseddik.ahlamantada.com/t1–topic

وعشية 4 ماي 1982 أبلغ ان الطائرة التي كانت تحمل الوزير الصديق بن يحي وهي طائرة "غرومان" الرئاسية فقد الاتصال مع برج المراقبة بعد تزويدها بالوقود واقلاعها من مطار " لارناكا" باتجاه طهران[1].

سقطت الطائرة على الحدود الإيرانية التركية، غير أن سرد تفاصيل الأحداث كانت مختلفة، فكثير من الدبلوماسيين الجزائريين ووزراء سابقين أكدوا في شهادتهم أن الصاروخ الذي فجر الطائرة هو صاروخ سوفياتي اشتراه النظام العراقي، ولم يجري التفتيش في هذه القضية بشكل رسمي لا من الطرف الجزائري ولا العراقي.

والظاهر في الأمر أن تحطم طائرة الصديق بن يحي ما تزال لغز من الغاز الديبلوماسية ومتى سيتم الكشف عن خلفياتها وأسبابها والطراف التي تقف وراء مقتل الوزير والوفد المرافق له، كانت آخر الشهادات ما كشفه السفير الجزائري السابق في عدة عواصم عربية" محمد برغام" ان الجيش العراقي كان وراء اسقاط الطائرة سنة 1982م.

لتبقى شهادات شخصية لا ترتقي لتكون رسمية، غير أن العديد من الجهات اختلفت في تفسير القصف هل كان قصفا متعمدا من اجل اسقاط الطائرة أم وقع خطأ؟، باعتبار ان الأجواء آنذاك كانت أجواء حرب وغير مستقرة.[2]

تعتبر اتفاقية الجزائر 1975م من أهم الاتفاقيات التي أبرمت من أجل وقف وتخفيف النزاع بين العراق وإيران إضافة إلى انها حاولت إرضاء الطرفين من خلال بنودها المتفق عليها، حيث أنها قسمت الحدود بالتساوي بين البلدين، بهدف افشاء السلم والمن في منطقة الخليج العربي خصوصا والوطن العربي عموما، على اعتبار ان العراق وإيران بلدين عربيين إسلاميين، وبتوقيع هذه الاتفاقية تطورت العلاقات بين الجزائر والعراق وتحسنت تحسنا ملحوظا.

---

[1] وردة بوجملين، هذه أسرار قضية الصديق بن يحي بين صدام حسين والشاذلي، جريدة الشروق، أطلع عليها يوم: 2024/05/12، على الساعة 08:15 المتاح على الرابط:

http://www.echaraukaline.com/ara/arliches/240243

[2] جريدة البلاد من اسقاط طائرة وزير الخارجية الجزائر الراحل صديق بن يحي، طلع عليه يوم 12ماي على الساعة 08:28، المتاح على الرابط: http//www.elbilad.net article/detail ? id10560

تعتبر اتفاقية الجزائر سنة 1975م من اهم الاتفاقيات التي ابرمت من أجل وقف وتخفيف الصراع بين العراق وإيران، إضافة إلى انها إرضاء الطرفين من خلال بنودها المتفق عليها، حيث أنها قسمت الحدود بالتساوي بين البلدين، بهدف افشاء السلم والمن في منطقة الخليج العربي خصوصا والوطن العربي عموما، على اعتبار أن كل من العراق وإيران بلدين عربيين إسلاميين وبتضررهما يتضرر الوطن العربي اجمع، وبتوقيع هذه الاتفاقية تطورت العلاقات بين الجزائر والعراق وتحسنت تحسنا ملحوظا.

الخاتمة

بعد دراستنا الموضوع تمكنا من رصد النتائج التالية:

1. مشكلة الحدود بين العراق وإيران ليست الوحيدة بل تكاد تكون مشكلة تعاني منها المنطقة العربية باعتبارها من موروثات الاستعمار الأوروبي للمنطقة.
2. تعتبر المياه احدى اهم مشاكل العالم المعاصر سواء كان الأنهار أو البحيرات أو الاشراف على السواحل والملاحة.
3. لا يمكن أيضا اغفال النفط كمورد اقتصادي حيوي في هذه النزاعات مثلما حدث بين العراق والكويت على سبيل المثال.
4. بينت هذه الازمة وغيرها هشاشة النظام العراقي وعجز الجامعة العربية في احتواء مثل هذه الأزمات.
5. لم يكن الخلاف بين العراق وإيران حول شط العرب مشكلا سطحيا بل كان مشكلا ذا أبعاد معقدة منها التاريخية، السياسية، الاستراتيجية والاقتصادية.
6. تصلب الدولتين في مواقفهما أدى إلى فشل كل من محاولات التفاوض والوساطات التي قادتها دول عربية لها ثقل سياسي مثل السعودية ومصر ودول إقليمية مثل تركيا او دول أوروبية وبقدر ما حاولت هذه الدول حل المشكلة زادت في تعقيدها.
7. أزمة شط العرب بين العراق وإيران زادت من حدة التدخل الجنبي خصوصا الدول الكبرى لتصل أحيانا إلى قناعة مقادها انه كان مقدرا للدولتين الكبرتين في المنطقة خوض حرب بالوكالة وما زاد في قناعتنا عندما اندلعت حرب 8 سنوات (80-88).
8. تشكل الدولتان من حيث الجغرافيا، الموارد والديمغرافيا أهم القوى في المنطقة وكان بالإمكان توجيه امكانياتها في التنمية الاقتصادية بدل اشغالهما لمشاكل ثانوية تدفع الدولتين إلى الاهتمام بالتسلح على حساب قضايا التنمية.
9. يتحمل العثمانيون مسؤولية تاريخية في هذا النزاع فعراق الملكية والجمهورية او البعث وإيران الشاهشاهية أو الجمهورية الإسلامية كلاهما ورثا هذه القنبلة الموقوتة القابلة للانفجار في أي لحظة لتكون مساعي الوساطة ليس إيجاد حل بقدر ما هي تأجيل الاصطدام يكاد يكون حتميا.

10. كانت قضية شط العرب أشبه بالشجرة التي تغطي الغابة، فالخلاف بين الدولتين الجارتين أعمق وأبعد من ذلك مثلما ذكرنا للخلافات التاريخية والطائفية وحتى الشخصية.
11. لعبت شخصية الشاه والحمين فيما بعد وشخصية صدام حسين النائب ثم الرئيس دورا في تأجيج الخلاف بإلغاء التصريحات والخطابات الغير مسؤولة البعيدة عن التهدئة والدبلوماسية.
12. قدر للجزائر دبلوماسيتها أن تكون حاضرة وبقوة في هذا النزاع، فالجزائر الدولة الفتية التي لم يمر على استرجاع سيادتها سوى 13 سنة قدمت للطرفين لأهم مشروع أو مقترح لحل سلمي عادل ودائم ولا غرابة في ذلك لأنها وقبل سنتين أي سنة 1973 كانت قد استضافت مؤتمر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973م وكانت هي رئيسة المؤتمر بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين.
13. كانت الأقليات في الدولتين: الأكراد، الأهواز، الشيعة أوراقا حاول النظامات العراقي والإيراني توظيفها في هذا النزاع وغيره وهي ورقة خطيرة عندما تدخل على الخط النفوذ الأجنبي وهو ما أكدته الأحداث في المنطقة وغيرها.
14. تجاوزت أزمة الحدود بين الدولتين الحدود الجغرافية لهما لتصل إلى دول عربية متاخمة للدولتين مثل الامارات العربية المتحدة التي هي الآن في خصومة مع إيران أحد أسبابها سيطرة إيران على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى، طنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى، مثلما هي موضحة في الملاحق.
15. لا نبالغ اذا قلنا ان اتفاقية الجزائر كانت خطوة ديبلوماسية جريئة حاولت من خلالها الجزائر الالمام بكل حيثيات وملابسات هذا النزاع رغبة منها في عدم احراج أي طرف من الطرفين وبعيدا عن الضغط والتحيز لتحقيق اجماع الطرفين بحل القضية جذريا غير أن أطراف عربية وأجنبية رأت عكس ذلك فالقوى الكبرى المرتبطة بالدولتين وبالمنطقة بالشرق الأوسط تحديدا كانت حليفها الاستراتيجي المتمثل في إسرائيل، بمعنى آخر محاولة احتواء الدولتين (العراق كقوة قومية وإيران كقوة إسلامية) ومنعهما من إمكانية اكتساب قوة عسكرية أو حتى اقتصادية قد تهدد منابع النفط وأمن إسرائيل.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: معاهدة الحدود بين العراق وايران سنة 1937م.

الملحق الثامن

معاهدة الحدود بين العراق وايران
مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها في طهران
٤ تموز (يوليو) ١٩٣٧

صاحب الجلالة ملك العراق
من جهة
وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران
من جهة اخرى
بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض.
صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية.
وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران.
صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية.
اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق مشروعة وعلى أنها ملزمان بمراعاتها.
أ ـ البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقع عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣.

ب ـ محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤.
ونظرا الى احكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه.

المادة الثانية

ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فينفصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٤ و٨ من العرض الشمالي والدرجة ٤ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب). ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤.

المادة الثالثة

يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان نوا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة عما ترى فائدة في نصبه.
وتعين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين.

المادة الرابعة

تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر:
أ ـ يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل اجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد ـ وبصورة عادلة ـ كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر وتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة. وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغطاسها او على كليهما معا.
ب ـ يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين.
ج ـ ان هذه الحالة اي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك او وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله.

المادة الخامسة

لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين

طريق الملاحة وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة.

المادة السادسة

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة.

واقرارا بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة.

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والفرنسية. وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه.

في ٤ تموز ١٩٣٧

التوقيع : ناجي الاصيل

سميعي

المصدر: نيكولا فرزلي، الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي المعاصر، د ط، 2004، ص ص212-214.

الملحق رقم 02: خريطة شط العرب

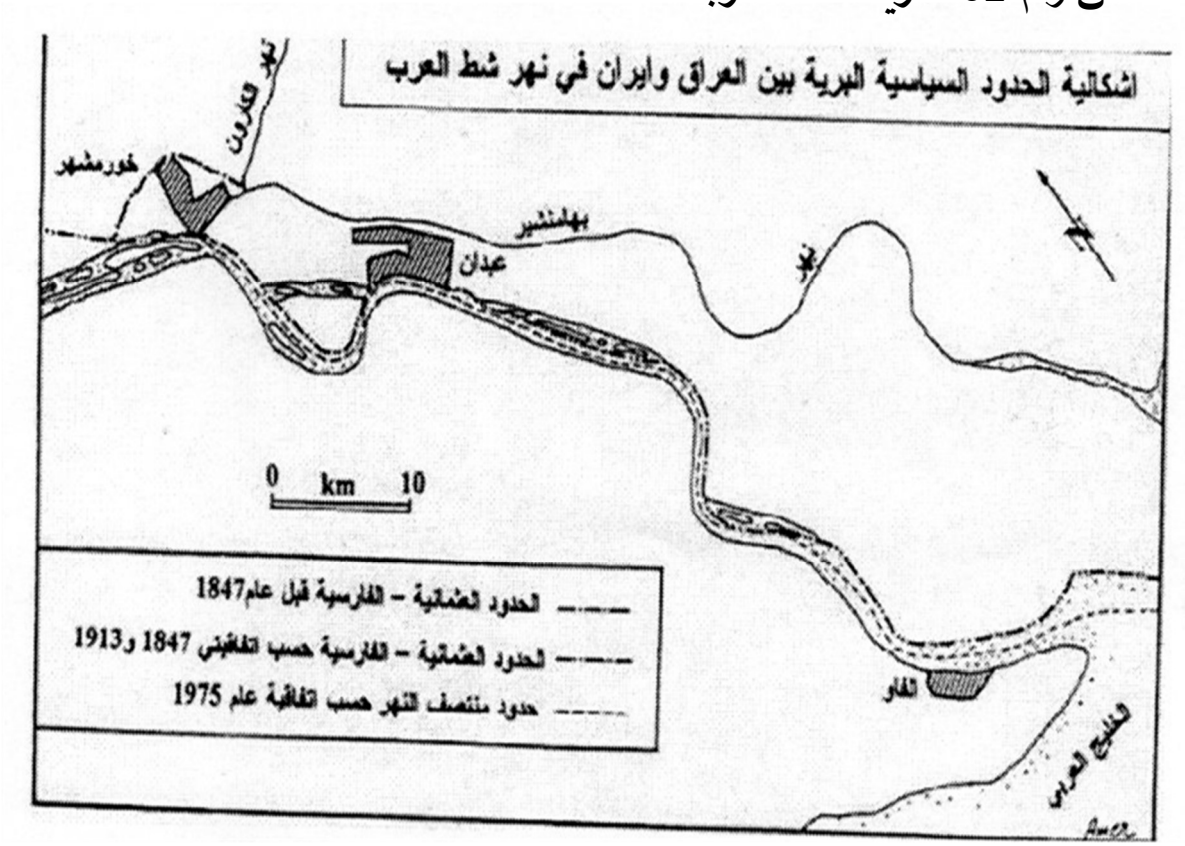

المصدر: قاسم محمد الدويكات، مشكلة الحدود السياسية في الوطن العربي، ط1، المكتبة الوطنية، الأردن، 2002، ص99.

الملحق رقم 03: إشكالية الحدود بين العراق وايران.

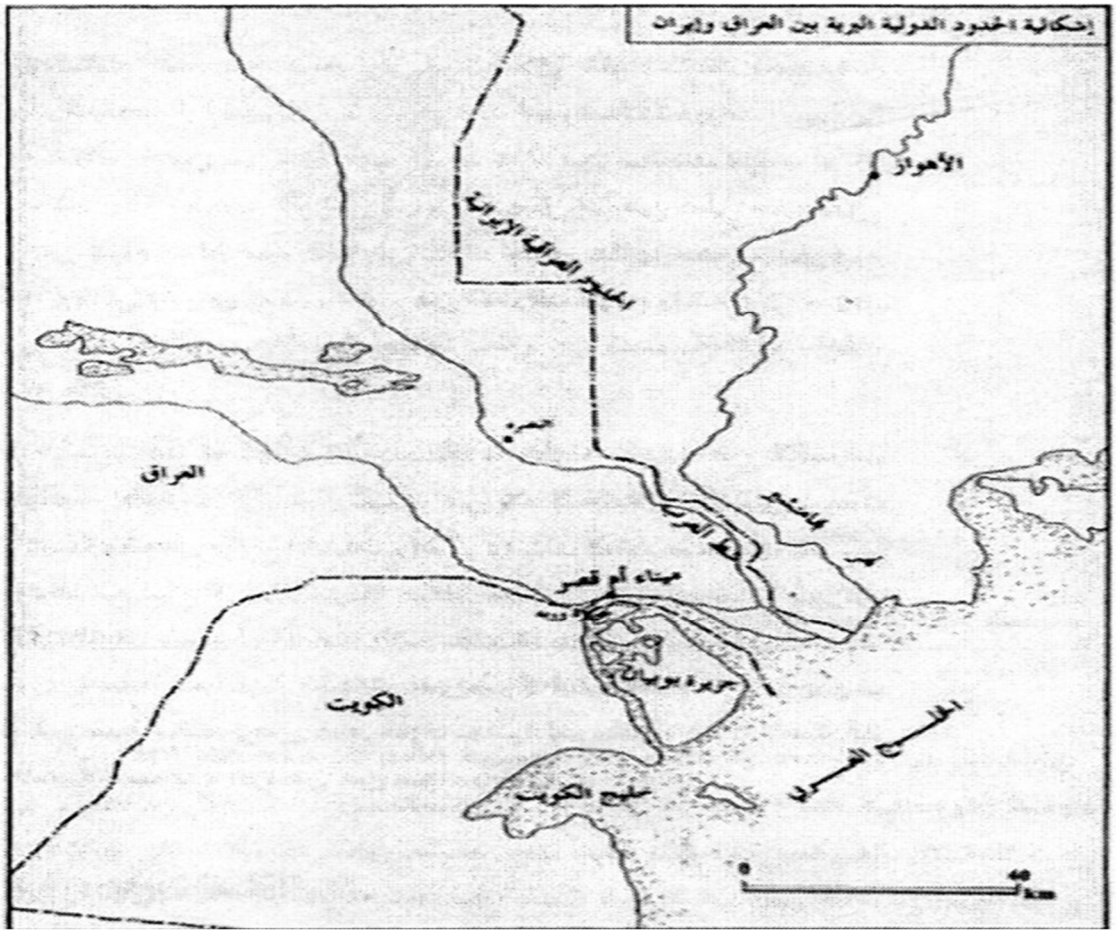

المصدر: نيكولا فرزلي، الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي المعاصر، د ط، 2004، ص98.

الملحق رقم 04: صورة تجمع الهواري بومدين وصدام حسين وشاه ايران.

المصدر: جريدة الجمهورية العراقية، العدد 2257، مارس 1975.

الملحق رقم 05: محضر اتفاقية الجزائر 1975.

شماره ــــــــــــــ

تاریخ ــــــــــــــ

پیوست ــــــــــــــ

طهران فی ۱۷ آذار ۱۹۷۵ (الموافق ل ۲۶ اسفند ۱۳۵۳)

بیـــان صحفـــی

تنفیذا لما ورد فی اتفاق الجزائر بتاریخ السادس من شهر آذار ۱۹۷۵ والذی تضمن فیه أن یجتمع وزیرا خارجیة ایران والعراق فی طهران بتاریخ ۱۵ آذار ۱۹۷۵ المرافق ل ۲۴ اسفند ۱۳۵۳) وبحضور وزیر خارجیة الجزائر ، تم تألیف اللجنة المشترکة المؤلفة من وزراء خارجیة الدول الثلاث فی الموعد المحدد بطهران وأقدمت اللجنة علی تنظیم بروتوکول ورد فیه المبادئ المشار الیها فی اتفاق الجزائر . وتشکلت ثلاث لجان بموجب ما ورد فی هذا البروتوکول لنصب العلامات علی الحدود البریة وتحدید الحدود المائیة حسب خط " تالوگ " وتأمین رتابة فعالة علی الحدود .

وعقدت اللجان الثلاث جلساتها اعتبارا من ۱۵ وحتی ۱۷ من شهر آذار ۱۹۷۵ (الموافق ل ۲۴ وحتی ۲۶ اسفند ۱۳۵۳) شارک فی حضورها الاخصائیون من الوفود الثلاثة وأقدمت علی اعداد محاضر جلسات لتحدید طریقة عملها فی المستقبل وقامت بتسلیمها الی لجنة الوزراء المشترکة .

وتم التوقیع علی محاضر الجلسات هذه من قبل الوزراء کوثیقة واحدة مع التوقیع علی البروتوکول فی وقت واحد .

وقد أعرب وزراء خارجیة العراق والجزائر وایران عن ارتیاحهم بسبب التقدم فی العمل ، قریبا أن تستمر اللجان الثلاث فی القیام باعمالها وتقدیم تقاریرها الی الاجتماع المقبل للجنة وزراء الدول الثلاث المشترکة .

هذا وقد اعرب وزیرا خارجیة الجمهوریة العراقیة ، والجمهوریة الجزائریة لجلالة الامبراطور شاهنشاه ایران ، وللحکومة الایرانیة ، وکذا معالی وزیر خارجیة ایران ، عن عظیم امتنانهما وعمیق شکرهما للحفاوة الأخویة الصادقة وکرم الضیافة التی کانا والوفدین المرافقین لهما ، محلا لها طوال اقامتهما بطهران .

المصدر: محمد خلاف فلاح، المرجع السابق، ص147.

الملحق رقم 06: معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران.

معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران والبروتوكولات الثلاثة المحلقة بها والخاصة بالحدود البرية والنهرية وأمن الحدود.

وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم 13/حزيران ووقعها عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية وعن ايران عباس خلعتبري وزير الخارجية كما وقعها السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر وفيما يلي نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران:

إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه ايران بالنظر الى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ في 6 آذار 1975 في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين.

وبالنظر الى ان الطرفين قد اجريا اعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على اساس بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة 1914 وحددا حدودهما النهرية حسب خط الثالوك ، وبالنظر الى إرادتهما في إعادة الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، وبالنظر الى روابط الجوار والروابط التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وايران . ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار وتعميق علاقتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتنمية العلاقات بين ابناء الشعبين ورفعهما الى مستوى افضل على اساس مبادئ سلامة الاقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولعزمهما على العمل لاقامة عهد جديد من العلاقات الودية بين العراق وايران على اساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولأيمانهما بالمشاركة بهذه الصفة في تطبيق

المبادئ وتحقيق الاهداف والاغراض المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما المفوضين.

رئيس الجمهورية العراقية

صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران

الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية العراق

سيادة عباس خلعتبري وزير خارجية إيران

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجداها صحيحة ومطابقة للأصول اتفقا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي أجري إعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثانية:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان إن الحدود الدولية في شط العرب هي تلك التي أجري تحديدها على الاسس وطبقاً للاحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة:

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسان على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان احكام البروتوكولات الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد 1 و2 و3 من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزء لا يتجزأ منها هي احكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لاي سبب كان وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة وبالتالي.. فإن اي مساس بأي مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح اتفاق الجزائر.

المادة الخامسة:

في نطاق عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الإقليم الوطني للدولتين.. يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان خط حدودهما البري والنهري لا يجوز المساس به وانه دائم ونهائي.

المادة السادسة:

1- في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فان هذا الخلاف سيحل في إطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية المبين في المواد الأولى والثانية المنوه عنه أعلاه مع مراعاة المحافظة على امن الحدود العراقية – الإيرانية طبقاً للمادة 3.

2- سيحل هذا الخلاف من جانب الأطراف السامية في المرحلة الأولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تاريخ طلب أحد الطرفين.

3- وفي حالة عدم الاتفاق فأن الأطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة أشهر إلى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة.

4- في حالة رفض احد الطرفين اللجوء إلى المساعي الحميدة أو فشل إجرائها فان الخلاف سيصار إلى حله عن طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد عن الشهر اعتباراً من تاريخ الرفض

5- في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول إجراءات التحكيم فيحق لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الاتفاق إلى محكمة تحكيم.. ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فان على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين احد رعاياه محكماً وسيختار هذان الحكمان محكماً أعلى .. وفي حالة عدم تعيين الطرفين الساميين والمتعاقدين محكميهما خلال فترة شهر ابتداء من تاريخ استلام احد الطرفين اشعاراً من الطرف الآخر بطلب التحكيم او في حالة عدم توصل المحكمين الى اتفاق حول اختيار المحكم الاعلى قبل نفاذ نفس المدة المذكورة فان للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية التي تعين المحكمين أو المحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة.

6- إن لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين الساميين.

7- يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة.

المادة السابعة:

ستسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة طبقاً لقانونه الداخلي. تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في طهران. وبناء عليه فان الطرفين المفوضين من الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة .

كتب في بغداد في 13 حزيران 1975م

عباس علي خلعتبري

وزير خارجية إيران

سعدون حمادي

وزير خارجية العراق

ملاحظة : لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر.

المصدر: نيكولا الفرزولي، مرجع سابق، ص ص230-235.

الملحق رقم 07: الغاء اتفاقية الجزائر 1975.

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية — الرقم : مجاورة/ ٥/ ١/ ٧/ ١٤٢٤٢

الدائرة الدولية الثانية — التاريخ : ٢١/ ٩/ ١٩٨٠

تهدى وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها الى الهيئة الدبلوماسية المعتمدة في بغداد وتحاطها بالبيانات التي ادلى بها الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية الجمهورية العراقية للهيئة الدبلوماسية الموقرة عند استدعائها الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٨٠ ، تتشرف أن تشير الى قرار حكومة الجمهورية العراقية بأعتبار اتفاق الجزائر بين العراق وايران والذي تم توقيعه في ٦ آذار ١٩٧٥ ، وجميع الاتفاقات والرسائل المتبادلة والمحاضر المشتركة المنعقودة في عام ١٩٧٥ ملغاة بسبب انتهاك حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية لمكونات التسوية الشاملة التي تضمنها اتفاق الجزائر وحسبما نص عليه في البند (رابعا) من الاتفاق المذكور .

وتأسيسا على ماتقدم ، تتشرف الوزارة بأن تبدى للهيئة الدبلوماسية الموقرة بأن العراق عاد لممارسة سيادته وحقوقه المشروعة في كامل اقليمه البري والنهري في شط العرب وتماما كما كان عليه الوضع قبل ٦ آذار ١٩٧٥ .

وعلى ذلك فبالنسبة لشط العرب يعتبر النهر المذكور نهرا عراقيا بولتيا خاضعا لسيادة العراق الكاملة ، الامر الذي يتوجب معه على جميع السفن من أي جنسية كانت الالتزام بدقة بالقواعد الاتية :

١ ـ تعليمات وانظمة الملاحة العراقية التي تصدرها المؤسسة العامة للموانئ العراقية .

٢ ـ رفع العلم العراقي من قبل جميع السفن عند الملاحة في شط العرب مهما كانت وجهتها .

٣ ـ دفع عوائد الملاحة لقاء الخدمات الملاحية المقدمة الى المؤسسة العامة للموانئ العراقية .

٤ ـ استخدام الادلاء العراقيين في اعمال الدلالة ، والالتزام بأوامر الدلالة التي تصدرها المؤسسة العامة للموانئ العراقية .

../..

المصدر: مرجع سابق، ص 161.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

- إبراهيم خليل العلاف، تقرير انعكاسات اتفاقية الجزائر، 1975م على العلاقات الجزائرية العراقية، جامعة الموصل، العراق.
- حسن محمد طوالبة، مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، ط1، 1984م، الوطن العربي، بيروت.
- عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1993-1994، د.ط.
- محمد حسنين هيكل، إيران فوق بركان، ط1، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1951م.
- آروند ابراهيميان، تاريخ إيران الحديث، تر: مجدي صبحي، سلسلة كتب الثقافية الشهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، الكويت، 2014.

ثانيا: المراجع

1- الكتب:

- إبراهيم خليل، جعفر عباسي حميدي، تاريخ العراق المعاصر، مكتبة زيد للكتب الالكترونية والمصورة، د.ت.
- محمود رزوق أحمد، الحركة الكردية في العراق دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي (1918-1968)، ط1، المعتز للنشر، عمان، الأردن، 2014.
- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2000.
- بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر 1945م-1991م، ترجمة: يوسف ضومط، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1993م.

- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي" التاريخ المعاصر بلاد العراق" 1924-1941، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

- حسن فوزي النجار، السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1918م.

- حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2008.

- حسن مجيد الدجيلي: إيران والعراق خلال خمسة قرون، ط1، دار الأضواء، 1999م، بيروت.

- رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.

- رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2008 .

- ساداتي أحمد محمود، رضا شاه بهلوي نهضت ايران الحديثة، ط1، دار الكتب المصرية القاهرة، 1939م.

- السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة العرفان، بيروت، لبنان، 2008م .

- شاكر فلاح أسود، الحدود العراقية الإيرانية، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، د ط، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1970م.

- ضابط شاكر صابر، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، دار البصرة، بغداد، العراق، 1966م.

- عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، ط1، القاهرة، الدار الثقافية للنشر.

- غلام رضا نجابي، التاريخ الإيراني المعاصر، إيران في العصر البهلولي، ترجمة عبد الرحيم الجمراني، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2008.

- فاضل حسين سقوط النظام الملكي في العراق، ط 3، منشورات مكتبة افاق عربية، بغداد، 1986.

- فرانتس تسشر – فرينس شيتيات، تاريخ العرب المعاصر، تر: سلوى الخماش، دار صابر، بيروت، لبنان، 1975م.

- فلاح جمال معروف، وآخرون، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016.

- قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من 1958 – 1963، مكتبة مدبولي القاهرة، 2008.

- كريم مطر حمزة الزبيدي، تاريخ ايران الحديث، ط1، دار الوفاق للنشر والتوزيع، 2017.

- بيبانون فيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفياتي، موسكو، 1961م.

- كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، جروس بوس، بغداد، 1985.

- محمد المهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ط1، مطبعة الفلاح، بغداد، 1923.

- محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999 .

– تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق 1937–1975م، مطابع وزارة الثقافة حكومة إقليم كوردستان، السليمانية، 2011م.

– أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958– 1963م، تر، تق، جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، 2012م.

- فاضل حسين: سقوط النظام الملكى فى العراق، ط3، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، 1986.

- مظفر عبد الله أمين: الصراع العربى الفارسى، دار الحرية، بغداد، 1983م، ص 346.

- مؤيد الونداوى: وثائق ثورة تموز 1958م فى ملفات الحكومة البريطانية، ط1، المكتبة العالمية، بغداد، 1990م.

2-المجلات والدوريات:

- اتفاق العراق وإيران على حل كافة المشاكل بين البلدين، جريدة الثورة العراقية، العدد 2274، 7 مارس 1975م .

- أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979م، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، 250، الكويت، 1999.

- التميمي محمد هاشم حسين، شط العرب: دراسة في الجغرافيا التاريخية، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ع22، 11، 2016.

- جريدة الثورة العراقية، العدد 2022، 1975/03/16 .

- عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، شعبة دراسات العلوم الاجتماعية، 1986م.

- كاظم وسن، محمد علي، خط التالوك ومشاكل الأنهار الحدودية دراسة جيومورفولوجية تطبيقية على شط العرب، مجلة أوراك، جامعة المتنبي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع4، م 14، 2021.

- وجيه أحمد عبد الكريم: طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية خلال الفترة (1958م-1963م)، حولية كلية اللغة العربية بايتاي البارود، ع33.

- F.O. [371/134217-0015], "Shah Of Iran Expresses Opinion On Recognising New Iraqi Regime" Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, July.

3-الرسائل الجامعية:

- راضي داوي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية-الإيرانية "1963م-1975" دراسة تاريخية سياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، بغداد، العراق، 2007.
- عمر نافع نوري نضيف الحديبي، موقف مصر من قضايا الشرق العربي1967-1978، رسالة شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأبيار، العراق، 2010.
- نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، العلاقات السياسية العراقية السوفياتية 1972م-1980م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والمعاصر، جامعة ذي القار، قسم التاريخ، العراق، 2014م .
- اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، غزة، تحت اشراف: أكرم محمد عدوان، 2015م.

4- الموسوعات:

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية، م1، بيروت، لبنان، 1989م.

- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسي، المعاهدات بين العراق ودول الشقيقة والصديقة، مج5، بيروت، لبنان، 1986م.

- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، مج 1، بيروت، لبنان، 1984.

5-مراجع الأجنبية:

– Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, November 20, 1958 .

– from Tehren to Foreign Office, "Iranian Government Concerned Over Iraqi Relations With Egypt", February 25, 1963 .

6-المواقع الإلكترونية:

- journal of tirkit. University of humanities Issue
– http://raseef22.net
– http//www.elbilad.net article/detail ? id10560
– https://www.rawabetceuter.com
– http://www.el mouradia.dz/arabe/presideut/biographieé/
– http.mseddik.ahlamantada.com/t1-topic
– https://www.tagepedia.org entry
– http//www.echaraukaline.com/ara/arliches/240243.html

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة .....أ

الفصل التمهيدي:

أوضاع العراق وإيران قبل عام 1958م

أولا: أوضاع العراق قبل عام 1958م..... 8

– الانتداب البريطاني على العراق: 9

– العراق في عهد الوصاية (1939– 1953م): 10

– ثورة رشيد عالي الكيلاني 1941م: 10

– العراق بعد الحرب العالمية الثانية: 12

ثانيا: أوضاع إيران قبل 1958م..... 13

– نهاية الأسرة القاجارية: 13

– الثورة الإيرانية 1921: انقلاب حوت 14

– فترة حكم رضا شاه بهلولي (1925 – 1941): 15

– فترة حكم محمد رضا شاه بهلوي (1941– 1979 م) 16

– إيران بعد الحرب العالمية الثانية: 18

– سياسة التأميم في إيران: 19

الفصل الأول

العلاقات العراقية الإيرانية (1958م-1980)

أولا: الثورة العراقية 14 جويلية 1958م..... 23

ثانيا: موقف إيران من الثورة العراقية 24

ثالثا: المسائل الخلافية بين العراق وإيران (1958م–1980م)..... 28

– المياه الإقليمية: 28

– خط حدود شط العرب: 29

- الخلاف على حقول النفط: 30
- صفقات الأسلحة الإيرانية من (1973م-1976م): 30
- اثارة مشكلة الأكراد: 32

الفصل الثاني
دراسة تاريخية لشط العرب

أولا: الدراسة الجغرافية 37
- الإطار الجغرافي للعراق وإيران: 37
- التحديد الجغرافي لشط العرب: 38
- الوضع الهيدرولوجي لمجرى شط العرب: 38
- الأهمية التجارية والاستراتيجية لشط العرب: 39
- جذور الخلافات الحدودية بين العراق وإيران: 40
- معاهدة ذهب 1639م: 40
.1معاهدة أرضروم الأولى 1823م: 41
.2معاهدة أرضروم الثانية 1847م: 41
3.بروتوكول طهران 1911م:..... 42
- معاهدة سعد اياد 1937م: 44

الفصل الثالث
الوساطة الجزائرية في حل النزاع العراقي الإيراني-اتفاقية الجزائر 1975م"

أولا: المبادرات الديبلوماسية التي سبقت عقد اتفاقية الجزائر 49
1.الوساطة السوفياتية:..... 50
2.دور الأمم المتحدة: 51
3.الوساطة العربية:..... 52
ثانيا: اتفاقية الجزائر 1975م 52
1.مضمون اتفاقية الجزائر:..... 53
2.نتائج اتفاقية الجزائر: 57
3.انعكاسات اتفاقية الجزائر على العلاقات الجزائرية العراقية: 59
الملاحق 67

الملاحق 68
الملخص

الملخص:

يبحث موضوعنا إحدى أهم القضايا التي تعاني منها أغلب الدول العربية وهي قضية نزاعات الحدود. حيث نسلط الضوء على النزاع العراقي الإيراني، وجوهر الخلاف في هذه القضية المتمثلة في شط العرب، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن طبيعة العلاقات بين الدولتين الجارتين في ظل تضارب المصالح والرؤى حول هذه القضية المعقدة التي بينت عمق الخلاف وجذوره التاريخية وطبيعته السياسية والدينية الطائفية، دون أن نهمل الظروف الدولية ممثلة في الدول الكبرى.

وفي هذا السياق جاء موضوعنا ليسلط الضوء على هذه القضية في مرحلة تاريخية حاسمة للدولتين (1958 – 1980) ، وفي ظل هذه الأوضاع تأتي الوساطة الجزائرية بثقلها لحل النزاع بين الجارتين، وقد كادت هذه الوساطة أن تجد طريقا لحل عادل ودائم لولا تسرع الجانب العراقي الذي ألغى الاتفاقية ليدخل الطرفان في حرب الثمان سنوات (1980–1988)

الكلمات المفتاحية: العراق – إيران – شط العرب – مشاكل الحدود.

Abstract:

Our topic examines one of the most important issues that most Arab countries suffer from, which is the issue of border disputes .Where we highlight the Iraqi-Iranian conflict, and the essence of the dispute in this issue of the Shatt al-Arab, which leads us to talk about the nature of relations between the two neighboring countries in light of the conflict of interests and visions on this complex issue, which showed the depth of the dispute and its historical roots and sectarian political and religious nature, without neglecting the international circumstances represented by the major countries.

In this context, our topic came to highlight this issue at a crucial historical stage for the two states (1958-1980).

In light of these circumstances, Algerian mediation comes with its weight to resolve the conflict between the two neighbors, and this mediation would have almost found a way to a just and lasting solution had it not been for the haste of the Iraqi side, which canceled the agreement, so that the parties entered into the 8 years war (1980-1988).

Keywords: Iraq-Iran –Shatt al-Arab-border problems.

Résumé:

Notre sujet examine l'un des problèmes les plus importants dont souffrent la plupart des pays arabes, à savoir la question des différends frontaliers .Où nous mettons en évidence le conflit irako-iranien, et l'essence du différend dans ce numéro du Chatt al-Arab, ce qui nous amène à parler de la nature des relations entre les deux pays voisins à la lumière du conflit d'intérêts et des visions sur cette question complexe, qui a montré la profondeur du différend et ses racines historiques et sa nature politique et religieuse sectaire, sans négliger les circonstances internationales représentées par les grands pays.

Dans ce contexte, notre sujet est venu mettre en évidence cette question à une étape historique cruciale pour les deux États (1958-1980).

Au vu de ces circonstances, la médiation algérienne vient avec son poids pour résoudre le conflit entre les deux voisins, et cette médiation aurait presque trouvé le chemin d'une solution juste et durable sans la précipitation de la partie irakienne, qui a annulé l'accord, de sorte que les parties sont entrées dans la guerre de 8 ans (1980-1988).

Mots clés: Iraq-Iran-Chatt al-Arab-problèmes frontaliers .

تم بحمد الله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: موقف الجزائر من قضايا النزاع العراقي الايراني تجاه العرب أنموذجا (1975-1980)

إعداد الطلبة:

1- حمادي رفيقة رقم التسجيل: 19193508444 8

2- دحاني عبد الحميد رقم التسجيل: UN2801202322974549 08

القسم: التاريخ **الشعبة:** التاريخ التخصص: تاريخ وطن عربي معاصر

إشراف: د/ جي عاشور **الرتبة:** استاذ محاضر

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):	رئيس فريق الاختصاص	رئيس القسم
أوافق	د/ سعيدة بن حامد	د/ بوقرة ولد عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): حادي رفيقة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 111730551

الصادرة بتاريخ : 2018/11/16 عن دائرة : باب الواد

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاج قسم: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 191935084448

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر ' مذكرة ماجستير ' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: موقف الجزائر من قضايا النزاع العراقي الإيراني (1980-1958) ومتطلبات العرب آنذاك

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/05/30

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): دحماني عبد الحميد

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203159378

الصادرة بتاريخ : 2018/07/10 عن دائرة : المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: UN2801202322974549008

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر ' مذكرة ماجستير ' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: موقف الجزائر من قضايا النزاع العراقي الإيراني شط العرب أنموذجا (1958 - 1980)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/05/30

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.